

الوصول إلى قواعد الأصول

تأليف

محمد بن محمد بن أبي أحمد

الغزالي

الحنفي

المتوفى

سنة ١٠٠٤ هـ

أصول صافية

عدد
٢



خطای عددی را می توان به روشهای مختلف بررسی کرد.

وہاں سے تھوڑے عرصے کے بعد ایک اور گاڑی آئی جس میں ایک شخص بیٹھا تھا۔

[illegible][illegible]

10

واحد شاعري فان التام غير لاول ولوا في الغمقيد الصل
 ثم اقره مقيد باند عبد فان اوار الصل على السوء وافر
 باقنه عند كل من يقيم الشافي عين اوله فله القدر واحد
 بالافتاق ووجه الشافى الاقره بالمره في غيرهم الصل
 والمجلس واحد الشافي عين الاول ايضا بالافتاق وان كان
 المجلس مختلفا عند اربعة على اربعة جارية كمراس
 الاقرات كيد الخلق بالارباب بالتمه وضكون الشافي هو الاول
 العرب كماله مجلس واحد وعزى الى جرحه صمعه كان الثاني غير الاول
 لانه اقرار بالغمقير يمين تميز ما ذال على والوقت للخل
 بهات طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسبب تطليقة
 وقع ثلث لان المكر اذا عييد مكر كان الثاني غير الاول
 فيستكمل كل جرحه بخلافه وما اذا كانت طالق نصف
 تطليقة وثلاثها وسدسها حيث يقع واحد لان الثاني
 والثالث يمين الاول والكل احرار طلقة واحدة من اربعة
 على الواحدة وقعت ثمانية وكان في الثالثة وهو مختار جماعة
 من الشافى وفي التحية والولاية وهو المختار وهكذا ذكر الشافى
 في النجدة لانه زاد على اجزاء تطليقة واحدة فلا بد من ثلث
 الزيادة من تطليقة اخرى فتبين الزيادة والجمع في اتحاد
 للجمع وان زادت اجزاء واحدة ان يقع واحد كماله المجرى
 بخلافه واحد ونصف او اضعاف للخل ما فلا يقع عليها
 الا واحدة في النصوص كما كان في الداي كن في المجرى من الرد
 ايضا في اربعة للجموع مخرجها في الكس لا ليعين الا اربعة
 في قوله مكر ويجوز ان يقال ان على امر الله

في قوله ان
 في قوله
 في قوله
 في قوله

نقل

فيمنع على الشافى في قوله ان على امر الله
 ولد وكان لاوله ذكر وان كان كان للخل لوه في قوله المقوم
 الوتعة وسبب قوله ليمر به ان كان حكمة لمراس عاق
 واحدة وان كان طاقات طالق ثلثين فقلت ذكروا
 قالوا لا يطلق لان طالع المثل فلا يمكن الكمال على وجارية
 لم ير جارية ذكره الزيلعي باب التعلق وهو ظاهر لما في
 بعدم العموم للزيم وقبح التام في رخصه على ذلك قوله
 طالق او عبيد حر طلقت واحد وعشرون واحد الغني
 اليه ومقتضى ما دريا طلق واحد وسبب طلق واحد في قوله
 ان فعلت ان اقامته طالق ولد امراته طلقت واحدة والى الله
 انفس وكانه اخرج هذا الفرع عن الاصل كونه من باب اليمين
 المبني على العرف لا على مقتضى مسند الحكم في بيان التقي نعم
 على ذلك قوله تعالى فمن اتى كتاب في جوابه ان اوله السبي
 بشرى في سببهم قال ما ازال الله على بشرى في قوله
 يكن هذا السلام لصل السلام يستقر في الرعية لابي البري
 وهو قوله فان من اتى كتاب الذي جاء به موسى وحيه
 نوما ووضعا حتى الاول في جميع الامم عن نفسه وفي قوله
 لمصنعه ولد في مريضه موسى واهل النبي على النبي في
 على الكثرة غوامد راجلة او على الاسم لمرة بحرية لانه
 وعوجه ضروري لا باعتبار صيغة الاسم لانه اذا اشتهر
 رجلا فله اخر عن اسماء روية وعلى واحد مكر وموسى
 انفراد روية رجل واحد غير من انفراد روية جميع الرجال
 لاول روية رجلا واحد كان كاذبا انتهى من وفي السبي

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

الثاني فان قالوا ان الفلاني يدين فلانهم دما يدين على يد الفلاني
 من انهم لم يعمل شيئا عند خليفه سواء كان له اية للفقاه
 العقل والحق والعامة او نقضوا بعض الاوراد او زيادتها في
 البراءة وقد نصوا على ما كان في البراءة من احوال غير
 الاعتبار لم يكن الرضا من غير ما كان في النقص من الرضا
 يصح تخصيصا لا يثبت اذا اوصى بالدية في موضع لا يثبت
 بصحة عامه نعم لو كان له لاقراعه لا يجرى
 فان لم يكن عليه جميع رجال الكور ولو كان له رجل يدين الصدقة
 ان يعلم واحد او سواه من الناس ان يدين حتى لو لم يدين
 ولو قال والله لا اقرضه الا بوجه او بغيره لا يصير وليا لادب
 المستحق يوم دفعه في الرضا في يومه ولو كان له بوابون لصحة
 يصير وليا بعد الرضا مرة واحدة بعد ذلك فيمن مولى اليوم وفيه
 الصفة ولو كان عامه لا يثبت لكونه خاصة ثم اذا اقاله القدر
 الارجل ولو لم يقع له ان هذا الاصل الذي اقرضه
 العام والافانلة قد يدين بدون الصفة في الدماء كما في قوله
 خبر من كبر وقد خصي بالسنة في قوله لا يقرض
 المرأة لوضه ويقرض المرأة واحدة ولا يقرض ابنتها
 ايضا فان اشكنا وانما اذا اقرضت بغير يومه
 او من قبلهم يعقوب عليه ولو كان في بغيره من يومه وض
 الخطا في الخبر مريض عنه الاول لعدم المراسم وهو من يومه
 وعبره في تعيينه فانما هو من الزمان هذا قلت ما فيه
 ابرام اعني المرأة الصاعدة في القرعة التي لم تكن المرأة التي
 اتوا بها طلاقا فانما هي في القرعة في الذي يمسكها من يومه
 الثاني

المرأة اذا وضعت في يومه
 الاثبات بصحة عامه
 حنفيا

الثاني فان قالوا ان الفلاني يدين فلانهم دما يدين على يد الفلاني
 من انهم لم يعمل شيئا عند خليفه سواء كان له اية للفقاه
 العقل والحق والعامة او نقضوا بعض الاوراد او زيادتها في
 البراءة وقد نصوا على ما كان في البراءة من احوال غير
 الاعتبار لم يكن الرضا من غير ما كان في النقص من الرضا
 يصح تخصيصا لا يثبت اذا اوصى بالدية في موضع لا يثبت
 بصحة عامه نعم لو كان له لاقراعه لا يجرى
 فان لم يكن عليه جميع رجال الكور ولو كان له رجل يدين الصدقة
 ان يعلم واحد او سواه من الناس ان يدين حتى لو لم يدين
 ولو قال والله لا اقرضه الا بوجه او بغيره لا يصير وليا لادب
 المستحق يوم دفعه في الرضا في يومه ولو كان له بوابون لصحة
 يصير وليا بعد الرضا مرة واحدة بعد ذلك فيمن مولى اليوم وفيه
 الصفة ولو كان عامه لا يثبت لكونه خاصة ثم اذا اقاله القدر
 الارجل ولو لم يقع له ان هذا الاصل الذي اقرضه
 العام والافانلة قد يدين بدون الصفة في الدماء كما في قوله
 خبر من كبر وقد خصي بالسنة في قوله لا يقرض
 المرأة لوضه ويقرض المرأة واحدة ولا يقرض ابنتها
 ايضا فان اشكنا وانما اذا اقرضت بغير يومه
 او من قبلهم يعقوب عليه ولو كان في بغيره من يومه وض
 الخطا في الخبر مريض عنه الاول لعدم المراسم وهو من يومه
 وعبره في تعيينه فانما هو من الزمان هذا قلت ما فيه
 ابرام اعني المرأة الصاعدة في القرعة التي لم تكن المرأة التي
 اتوا بها طلاقا فانما هي في القرعة في الذي يمسكها من يومه
 الثاني

وذكر في كتابه
 من انهم لم يعمل شيئا عند خليفه سواء كان له اية للفقاه

وذكر في كتابه
 من انهم لم يعمل شيئا عند خليفه سواء كان له اية للفقاه

معلم
الرجوع من غير العلم
وبين من لا يقع قدرا احدا
طالق

اعتقد انصرفت الحيوان له من الحقيقة ولا شيء الا ان لم يصر
الحق ولا يقع بينهما اذا علم ذلك فليس له نزع بها ف
الحقانية رجل له امرتان فقال له احداهما انت طالق اربعاً فقلت
الطلاق لا يكتفى بقوله زوج ارفعت الايمان على نية لا تقع
على الارض شيء واذا قال الزوج الثالثة لم ينفك الا بالطلاق
لا تطلق الا مرة واحدة من امة الرجل فاحل الله التمسار حكم
بطلانها راد فليعلم ان يقع على احد من الزوجين
يقع الطلاق على اثنين لا يقع وتلا احديهما طالق في الثانية ولو جمع
بين من يملكه ورجل قال احدهما طالق لا يقع الطلاق على امراتين في
قول واحد وعراقي يزوج ويحرمهما امة واحدة انها تطلق ولو جمع بين
امراته وبين ما ليس بهن الطلاق كالبهيم والحر وقال احديهما طالق
فلحق امراته في قول واحد يوسف واقرع بينهما الله تعالى وقد عجزوا
تطلق ولو جمع بين امراته للبيعة والتمسك والاحديهما طالق
لا تطلق للبيعة ثم كسبه ولو جمع بين امراتين احدهما عتقت لثقة
والاخرى فاسدة الذكاج وقال احديهما طالق لا تطلق صحيفة
الذكاج كالرجوع من منة واحدة واجنبية وقال احديهما طالق ان ابنى
وحاصله كانه نكاح اذا اجمع بين امراته وغويها وقد اهدى
طالق لم يقع على امراته في جميع الصور الا ان اجمع بين امراتين
لان الله لم يملك احداهما لفظ لغير امراته بخلافه اذا اطلق
او ميا فانه صلي لليلة وضربا قال الامام الاعظم اذا نكح امرأتين
والذكر منهن ابنت فانه اعلى عليهما حتى اخرج من احداهما وهو المولى
وقال ابو حنيفة لا يقع تحت الحروف من وود قالوا لا وليس ودانه
هذا امر وهذا امر وهذا انه باطل لانه اسم واحد ما عرفت
وقد

قد اصاب الامر من
هذه

غير محل للمعة وعددها هو كذا كل من على اعتنا لا يبين حتى يفرق ان يبين
كأنه مسلم البدين وان لم يفرق او في الاصل لم يعمل ما جعلت فيه
مجانبا عما عطل وان كان حقيقته وانما يكره ان يفسد على سبيل
لما كان في وقتها ولا بد له من الالبس وادبته احداهما حتى يفرق
كأنه لم يفرق وسيكون له على الاولاد وليس له الاولاد او لا يفرق
صواعق الايمان على الجوار وكذا الوقت على امراته وليس له مال
وانما لم يفرق ولا يستحق الا في التزويج وهو الاخرى في فقهه في
حاله اذا لم يفرق من دخلته المرات فان اخرج بعد انما لم يفرق
لغيره وحلها كذا الطلاق لا يقع قبل المهر وقد عرفت من
يقع لعدم صليته لغيره ابي عبد الله من سبعة الف الف على كسبه في
ذلك لا يطوى ابو عبد الله الطبع في عتقه حيا وتقبله وتقبل
الرافع عدم الوقوع عن جهاده ثم نقل عن الشيخ ان يسئل نازع قال
اردت العتق بكم به ما قاله ابو حنيفة في سنة الله لا ينفع بغيره
سواء تخلصه وقهره في العتق الذي في كتابه او في كتابه حنت
المراثة هذا الذي خلت في المنة في الله فان قد ردت لها طالق
بالدار حتى يفيها بين الله تعالى في العتق من غير ما يجب
العتق ما اذا كان له فان احدهما حر والاخر على ذمها وصلى الله
بأحد ما يجب وحل على المنة كذا ذكره القاضي حنيفة في نكته
وايدى بما نص عليه في المنة في التمسك فيما اوجب بطلان في قوله
طبل ليس وطبل حرب لا يقع ويحل على الجوار وكذا في قوله
وحمار احدهما طالق يفتق من جهة من جهة ذمها في قوله
وجوه يكون الا جنيته من جهة ذمها في قوله وتقبل
يكون حكم في مسئلة العتق في قوله عتقت في قوله

وقد عرفت من
ان ولا يفرق

ان ردت له
وقد عرفت من

له في قوله
بأحد ما يجب

ما توكلت لوجهه وجدا وبينة احدك طابق واحدته لم
 ما اذا لم تر وجهه احد العبدية واحد الحيوان بها العبدية
 عندنا في وجهه اهل اذا وى عشر من ولا اهلها العشر
 لان مسير وجوبه ليس وان قيل وجوبه من الترابين
 مسئلة التوكلت فقول ما ذكره بطاخر وجهها معنى
 كون العبدية القوم حاله اعم بالكثر وفيه سائل الاول استقر
 على ان التوكلت على خلاف اصله لان اصله وضع العلم بما هو
 افعالهم الصالح ما ليس معنى فاذا ادر اللفظ بين التأسيس التوكلت
 تعين حله على التأسيس وعاد فروع به لولا ان طالع طالت
 طالع وقدره من التكرار صدق ديانته لاقتضا فان التأسيس
 ما هو باتباع الظاهر والله تعالى السرايرة كالتأسيس لاجلها
 ان توكلت اذ سمعت من ذلكا وحلت به لانه لا يقبل الا الظاهر والله
 حل هذا العلم على التأسيس كما ذكرنا ومن التوكلت محتمل
 اللفظ ضار فيه بنية يصدق فيه ديانته مع العلم لانها في
 الاضمار عاضة ضويرة والقول الذي مع العلم لما ذكره الربيعي
 في شرحه الكون في التوكلت وان طالع انت طالع طالت
 فان يقع الطلاق في ذلكا ولو لا عين بالاولى الطلاق والمالية
 انما هو صدق ديانته وفي الحقيقة طلفت بنية الله وفي الحقيقة
 معز بالطلاق الاصل رجل ذلكا لغيره وقد جعل ان طالع
 انت طالع وان طالع طالع وان طالع طالع في طلفك
 اوان طالع طالع طالع وان طالع طالع وقال عين التكرار
 صدق ديانته لاقتضا اننى مسئلة التأسيس من التوكلت
 فاذا ادر اللفظ بينهما تعين الجمل على التأسيس وفرغ عليها
 فروع

مسئلة التوكلت

قارنت طالع طالع طالع
 وقارنته الترابين
 ديانته لا فناء

التأسيس من التوكلت

فروع من التوكلت لوجهه انت طالع طالع طالع طالع
 على التأسيس فان قال روت به التوكلت صدق ديانته لا فناء
 ذكره الربيعي في كتابه وقدمه معنى التوكلت ومنه انه حله
 لا يفعله لم عينه في التأسيس اذ لا يفتقر الى ان لا يفعله بديانته
 ان قوى بينا وان التأسيس لم يفتقر الى عينه وان فناء بالقاء
 الاول فعليه كفاية واحد وفيه فروع على افعالها حال
 فعليه التأسيس كفاية والجمل على التوكلت حله ولو لا عين
 بالثاني الاول لم يستقر وفيه ايضا فروع على وجهه وروا
 نصرت ان فعل كذا انما بينان وفيه الفناء لمرحله فناء الله
 لا كلفه روا الله لا كلفه روا الله لا كلفه من ان كلفه بعضا
 فعليه التأسيس وان كلفه بعضا ففعله بينان وان غير كلفه
 فعليه بين واحد وان كلفه بعضه فلا على التأسيس كفاية
 لخصصة مسئلة الفعل انما راع التأسيس كلفه زعيم فروع
 خمسة اقول حكاه ابو حنيفة للشهر من روى في طالع كلفه
 انه مشرك بين الحلال والاستقبال في ذلكا لان الحلال
 يتوهم عند العجز وفيه نظر والثاني حقيقة في الحلال يجوز
 الاستقبال في الصدق وهو الحقيقة وهذا هو وجهه في القوم
 كما ذكره الله في الامام والله ثالث عك والاعمال في
 الحلال حقيقة ولا يستعمل الاستقبال في الحقيقة فالحلال
 والحال من عسكه ان كلفه في كلفه في كلفه في كلفه
 هل يفتقر الى كلفه لان كلفه في كلفه في كلفه في كلفه
 نعم وقال بعضهم ان اراد المضارع على ان يفتقر الى كلفه
 والوزن لان المضارع يحمل على كلفه في كلفه في كلفه

مسئلة التوكلت
 ان لا يفعله
 كلفه في كلفه

قارنت طالع طالع
 وقارنته الترابين

قارنت طالع طالع
 وقارنته الترابين
 ديانته لا فناء

لعمري كلفه في كلفه
 كلفه في كلفه
 كلفه في كلفه

مسئلة التوكلت
 ان لا يفعله
 كلفه في كلفه

الخبير وفي اخفيها بالحقين لما ضيق بمقدور الله القيد وما
 بصيرة المستعمل لا يستعد الا بالنية بان يقول المايح في ذلك هذا
 الصديق بالغا واوله او اعطكه فعلا لمستوى استويه او اخر وفي
 الوجه الثاني ان كان احداهما للفظ لا في الاخر بالمستعمل في ذلك
 لفظا فان لم يستعد فان لم يستعد فلا يصح ان يثبت في هذا
 الفقه وهو ان المايح جعل الايجاب والقبول علامة الرضا والاختيار
 عن المال على الرضا وقت التعدد للمضي وفي الترتيب يقيدها
 بالمضي كما في احوال لان العيقون انه لا يستعد بذلك اجتماع على
 لفظين يبينان عن معنى التملك والتكليف ما ضيق او احوال
 كما في التامير لكن يستعد بالاختيار لا بنية وبالفارغ ما يحل الاصح
 كما في البايح وانما اخرج البايح كونه حقيقة لفظي غير ما في
 الاصح لفظي استعمال في الاستقبال حقيقة او جازا في الدير
 وفي القيد انما يحل في الية لا في الية بل في الية المستوفى للنية
 في الية والعدم والاستقبال فان كان ذلك في اخر اذ لم يجر
 اليها وفي ذلك نية وقد مر لا يجازي ان الضم فيكون مبيعا واول
 اخذته حاز رهنه فان رهنه طلق نفسه فقال ان اطلق فلان
 فقال في كذا المدين كونه مشروطا بغيره كونه مستقبلا على الصحيح
 واما على قول القيد في زمان الاجتهاد حقيقة في المال فيكون محتمل
 الاستقبال ثم تقدم قوله فان ذلك يشك في اخر ما جزم به في كذا
 وقوله ثم انه وقت ذلك لا يختار في ذلك ان الاختار نفسه او اختار
 نفسه فانه يمنع ذلك القيد فيبقى عدم وقوعه في الرضا للصيغة
 اخذت منه المضارع كذا اخذت في ذلك كذا في وجهه ما روى
 ان عليه السادة بالصلح قالوا يا ابن عمي نزلنا في خير افي
 يقول

مستطاع
 سعيه ما يريه
 من الله ما يح

في ان يفر من ربه
 صحت ما يفر من ربه

عيرك في حبيب من نسا في الرب ما خبرها ما به فقلت
 في هذا السامر اري بالاختار انه ورسوله وانما لا في رضى عليه
 الصلوة والسلا ما بها في هذه الصيغة غيبته في ذلك
 كما في كلمة الشبان واداء الشبان في ذلك في خبره او روى
 حقيقة فيكون فيه عن اختياره في نفسه محذوف في
 نفسه لا يمكن ان يعمل كما في رضى عليه في ذلك في خبره
 لان الطلاق فعل المالك فلا يمكن ان ينفذ مع غيره بعد علم
 بخلاف الاختيار لان فعل التملك لا يستوفى اجبا في خبره
 في خبره عن التصديق بالعلم مستقبلا اجبا ما لم يثبت
 عما فيه خبره الا في خبره في ذلك ما في خبره في خبره
 ذلك في خبره في ذلك في خبره في ذلك في خبره في خبره
 وهذا ما يشك على ما تقدم من حقيقة في ذلك خبره في خبره
 لولا ان قسم حلفه والسيد في خبره في خبره في خبره في خبره
 مستقلة في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 بربية النبي او سوا او اذن ان فعل حلفه في خبره في خبره
 في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 فما روى ان لم يكونوا هم فذلك انما هو خبره في خبره في خبره
 باسم للسادة في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 بالله وبغيره او يحل في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 هو المهر في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 اما في الخبرين ان لا الله الله في خبره في خبره في خبره في خبره
 جاز على ذلك وما اذا حلف في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 جاز على ذلك في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره

روى خبره في خبره
 في خبره في خبره

مستطاع
 سعيه ما يريه
 من الله ما يح

وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه فيما اذا كان الامر بالشيء ضرورة كذا التمسك
 في هذه الحالة في النفس ومعنى اللزوم ومنها اذا كان التمسك به ان قلت
 العار وكلت يبدأ فانت طالق قلت بعدهما ومنه لا بد من طلاقين
 وبقية وتلك تمتد على ستة ايام ومن اجل ذلك يدعى طلاقا شرعيا
 فزاد على ما اجبت قال الفضلي يبرى ولا يمسك لثمة فحذروا
 انكم انتم قلوا وفي اليوم فطر العيلة منها اليوم في ما اذا يخاف
 الساعد ولو لم يفرجوه ان دخلت الدرافات طالق وطالق وطالق
 قالوا تطلق واحد عند قبح اذا وجد الشرط وظاهر القاعدة ان
 يطلق ثلثا لان الواو يطلق للمع طلاقا من غير طلاق كانه قاله
 لما انت طالق ثلثا ولو قال غير ذلك لم يخلو ان طالق ثلثا في كل مرة
 كاجزائهم في كل مرة غير انهم من بعضهم من هذه المسئلة التي لا ترتيب
 عند الاحكام الا عند غير ذلك ولما قاله في حق الواو لا غير من
 جهة ان يوجب هذا الكلام الافتراق فلا يفسر الواو بتعريفه
 لم يشأ ان يكون التمسك في كل المطلقا سمعا فيه على وجهه مستعلا
 بالشرط بل هو سعة والثاني هو سطران قوله وطالق جملة ناقصة
 مستقر الى الكمال فيقول الثاني بعد من الاول والثالث برسلتين
 فاذا تعلق بهذا التعريف قيل ان كل واحد وجود الشرط فلا يكون
 الاول والثاني والثالث له برسلتان والثالث محل وانه يخرج من
 بين المعطوف والمعطوف عليه مستقلين بالشرط بل هو سطران
 قوله وطالق جملة ناقصة جزاء فيصير ما بينهما الاول والثالث
 فيه لثمة فاما هذا الثاني والثالث الاو في التعريف الشرطية
 اذ ليس للاخرية ما في سعة التعريف فلا يفسر بالواو وهذا اذا
 قدم الشرط اما اذا اخره يبرى لثمة اتفاقا لاني الشرط مفرقا

وهذه هي
 جملة ما
 في
 من دخلت الدرافات
 طالق وطالق وطالق
 تطلق واحدة
 لو قال في الزوجين
 انت طالق ثلثا وفي
 المنة

وجوده افر الكلام مفرق وقفا ودل على ان كافي اكتسبا ومنها
 اذا قال الزوج الموطوء انت مطلق وطالق وطالق فانها تبارك بواحدة
 لان الواو للترتيب لان الواو يقع قبل التكليم اقول في الزمان
 عن التكليم بالثاني فسقطت ولا يبرى لثمة لثمة القريبة لانها غير موطوءة
 فلما الثاني الثالث لثمة وانها ما اذا زوج فضلي لثمة من رجل
 بعدد او بعقدان يفرق في الواو لثمة من الزوج قوله الفضولي
 اجزئ صا والنتائج هو قوله فاعلى اجازة لانه ما كان تفرقا احدهما انتقم
 وان اجازة قوله على اجازة المصنف تبارك وتبين قوله العريان
 الفضولي الواحد لا يجزئ ان يكون طرفة النكاح كما اذا قال تزوجت
 فلانة زوجي بغير ما جحدوا في قوله وفي الواو لثمة هذا اذا
 تكلم الفضولي بيلام واحد وان تكلم بيلامين كما اذا قال تزوجت
 فلانة زوجتي وقوله عزير بقوله اتفاقا قائم فالله هو من حرة ومن
 متصلة بطل نطق المانية وحسن المسئلة في حق الواو والترتيب
 اذ لو كان الواو ملحقا للمع ضار كما قاله عند ما في معنى ذلك
 وجوابه بما بطل نطق المانية لان عتق الواو بطل محلة العقد
 في حق المانية حتى لا يجرى الاجازة لان لا محل للثمة في معاملة
 الحرة فبطل نطق المانية الثانية قبل التكليم بعقبها ومنها اذا
 زوج رجلا اختيرة في عتقها بغير ان الزوج بطل فقال لاختيرت
 فلان هذا وهذه بطل كما اذا اجازها معا وان اجازها
 متفرقا بطل الثاني وهذه الواو قوله ان الواو لثمة من
 ذلك لا حصر للكلام يتوقف على ان المانية ان ما يفرق له
 كافي الشرط واكتسبا منها ما قاله البرزنجي في ان على الرازي
 اذا وقع على واو وولد يدل على انه كرهوا لان ثمة وان

قال في الموطوء انت طالق
 وطالق وطالق متباعدة

زوج فضلي لثمة من رجل
 بعدد او بعقدان

زوج رجلا اختيرت
 في عتقها

فمنه على ان الواو لثمة
 من ذلك لا حصر للكلام

الفاعل للوصف والتعريف

تتمتع بالاء افعال

قوله لا يمتنع من هذا العبد
وقوله لا يمتنع من هذا العبد
للبيع يمتنع

يوصى الى افعال
اذا كان كوكبا
بمعنى التواضع

ولا يصح ان يكون صفيا للحقيقة العظمى. وفيه نظر قوله انه اي
الاول لئلا يفتقر كونه واولا في الالف. ثم ان الالف
والعقب في تاريخ المصطفى المعطوف عليه من وان المصطفى
اي قبل ذكر الانسان بحيث لا يربك الاول لم يكن كذلك كما يقال اذا
عمل ذلك علمه فروع الاول اذا قال ان دخلت عند الدار
فهذه الدار فانت طاني في المصطفى ان تدخل الثانية بعد الاول
بلا تراخ ولو دخلت الثانية بعد الاولى زمان فيه تراخ لم تلتوا
الثانية اذا قال شلانا دخلت الدار وكلمت زيدا فانت
طاني فيستلزم في الوقوع تقديم الدخول على الكلام كما هو في
الرافعي من الثانية ويمنع ان يكون الحكم عند ذلك لا لئلا يقال
على الاصل المذكور الثالث قول الغني لدخوله انت طاني
فطاني بانه بواحدة مسئلة تستلزم في احكام العلامات
ع عليه سائل منها اذا قال لا فرق بيني وبين العبد كذا وقال
الاخر في حرامه بقوله للبيع يمتنع العبد لا ذكر له عرف
الفاعل عينا لا يجب وهي التي للترتيب ولا يستلزم على الراجح
الاستدراك البتة وطريق الاستدراك هو قوله لا يمتنع
قبوله للبيع لعدم ما في جلاله فيكون قوله لا يمتنع من هذا
يعمل اخبارا عن الخبر الثانية فيلزم ان يكون انت الحجة
لذلك قوله يمتنع العبد لا لئلا يكون لوقوعه في النظر الى
هذا الشبهة فيبقى فيها فقال نعم فامطع فقطعه فاذا هو كغير
من اللغات كانه قال ان كان في قصا فاقطعه مسئلة في الثانية
في احكام العلامات اذا كان كوكبا مودوم فبمعنى التواضع قد ذكر
ايضا فتدراك العود عليه وروع من القول بعده اذ الى الف

فاذا انشأ من القول كانه في الوقوف دون ولد يمتنع
الوقف ولو لم يولد له واولاد له كانه لا يمتنع من
ولد له وولد له يمتنع في غير هذه الاكلا اذا وقف على
ولد له وولد له في قولنا وقفنا ذكرنا والاثاث فمستواه
ولا يمتنع ولد الولد مع ولد الصليبي فاذا انشأ من ولد الصليبي ولد
الولد من ثانياً من دون اولاد البنات انتهى هذا في الوقوف
ما بين المزاوي لكنه في الفاعل انتمضت كلمة الاولاد في المصطفى
للجميع كما تقدم ومنعناه ودخل الكل حمله ويمكن ان يجاب
عنه بان تقدم المولى على ولد المولى يستلزم كلمة المولى
وانما استغنى عن تقدم الوقوف اياه في الذكر والله تعالى اعلم
مسئلة فتكون الاول والحق المسئلة فروع منها قول الغني
او الفاعل وانما لا يمتنع العبد لا با لاداء فان قلت لم يمتنع
كونه لئلا يمتنع قلت لا في المصطفى هنا لم يمتنع في الجملة الاول
فعلية تشابه والثانية في غير خبر وبينهما كمال الانقطاع واذا
في الاول لئلا لا لا حال شرط كونه معقود كالشرط في الية
بالاداء ولا يمتنع العبد لا بمسئلة فتكون الاول والعطف
فلا تجزئ المزاوي في الخبر ويترفع عليه لوقوعه في حجة هذه
طاني لئلا لا يمتنع من واحد لان الشركة في المزاوي انما كان
لا فتقار اذا كان مفردة في غير المزاوي ويترفع عليه ايضا
لوقوعه في المصطفى في الفاعل فاذا اظهرنا لا يجب عند الوقوف
لان الاول والعطف حقيقة والحق عليها بغير حتى يجرى دليل
يعارضها ومعنى هذا في المصطفى ان يكون دليله لان في المصطفى
في المصطفى يدعي ان الكلام يستلزم في المصطفى في المصطفى

فروع الاول والحق

المصطفى والوقف

دعوى طاني

فانت حرا فبمعق الحلال لان المعق دائم فاشبه المتواقي منها الوفاق
 الحري انزل فانت آمن بغير ما الحلال تزل ولم ينزل ولم يجعل
 يعق المتعلق كما ذكر الشرط لان الحكم يصح بدونه فلا يصح اليه
 مسئلة فتسفل الغاي بمقتضى الواو وعليه فخرج ما لو قال على حرم
 فصح فانه يلزم درجته لان الغاي للترتيب ولا ترتيب العين
 والبراهم في الزعم فحكم العين فصل الغاية عن الواو مجازا
 لشركها في نفس العطف وبصرف الترتيب الى الواو فيكون كانه
 وجب حرم بعده اخر مسئلة في حرم العطف ويجوز ابدال
 ناصبا فاما وان ثقت افرجات الثانية في حركة تارهي كانه اخري
 وهي تعيد الترتيب ولكن بطله عندي في رد الترتيب على وجه القطع
 كانه مستانفكا قولا بحال الترتيب في الوجود وفي التسليم
 بيان فين قال لامة قبل المخرجه انت طالق ثم طالق ثم
 طالق ان دخلت المار بغير الاول ويلغو ما بعد كانه شيع
 على الاول ولو قديم الشرط يلغو الاول ووقع الثالث ولما التا
 وفي المخرجه ترك الاول والثاني وتعلق الثالث اذا اخر
 الشرط وان تقدم تعلق الاول وتزل الثاني والثالث عند
 افرجه وعندهما يتعلق جميعا وينزل على الترتيب ووجه
 المسئلة كبره منها ما اذا قال لو كذب في هذا ثم هذا وحذف
 ومنها لو قال فقت علي بغير ثم عزم وقال او عمت ثم عزم
 مسئلة لو موضوع لا يثبت ما بعد والاخر فما قبل بيق
 في ان يزيل بغيره ما اذ عمت ذلك في وقوع المسئلة اذا
 قال لامة الواو انت طالق واحد بل فتنين بطلاق لانا
 لانه لا يملك ابطال الاول وحرم الطلقة الواحد فبقا ما
 المستفاد

استفاد انما معنى الواو

ثم زعموا العطف ويجوز
 ابدال تارهي فاما وان يثني افرجات
 الثانية في حركة تارهي كانه
 اخري وهي تعيد الترتيب

وقفت على زيد ثم عزم
 لم يوجبه الا شاق ما بعد
 والاولى عن قبله

النسان ايضا بخلاف قوله على الغد حرم بل انما فيلزم الحاش
 احسنه عند طائفة المؤمنة وعند غيرهم لولا انما يتا على
 الطلاق وحسنه ان الطلاق يشاء لا يتصل بمذكر ولا مذكر
 اخبار بحمل قبلة الواو لانه لو قال في الواو انت طالق
 واحد بل فتنين يقع واحدة لعدم الحلية في وقوع الواو عند
 اذ انجز اما اذا علق وقال ان فعلت المار فانت طالق واحد
 فتنين يقع الثلاثة عند الواو فيكون فتنين يقع واحد فيكون
 ان الواو للعطف وحرم الترتيب في الواو الاول والثاني فالحكم
 وبطل العطف على وجه الابطال وكانه فتنية ايضا كانه في الواو
 بلا واسطه لكن شرط ايضا الاول ليعرف سعة فتنين في
 وسهات الثاني بشرط على حده لانه لم يتعد الحلية فين في
 وسعد صار كانه قال انت طالق فتنين ان دخلت المار صار
 كلامه عن الترتيبين وليس ادهما او في غير المخرجه فبقا
 جميعا عند الشرط مسئلة لكن كونه في الواو انما يثبت
 لكن عزم غير ان العطف من انما يستعمل عند ان الحكم اذا
 على فتنين في وقوع المسئلة ما لو قال لو كذب في هذا
 لكن لفظة اخر ان وصار في الواو فتنين في الواو فتنين في الواو
 لانه في غير نفسه فتنين في الواو فتنين في الواو فتنين في الواو
 الاول ويجوز ان يكون فتنين في الواو فتنين في الواو فتنين في الواو
 في الثاني باقية الذك بغيره لك وبما في الواو فتنين في الواو
 وقال لا وكى عزمه بما المراد في الواو فتنين في الواو فتنين في الواو
 على الف يلزمه المال في الواو فتنين في الواو فتنين في الواو
 انه في السب لا اصل المال ومنها الزجر بما في الواو فتنين في الواو

لكن لا يثبت في الواو

مستحق
كله وتزوج اسير او علقين
ويستأجر احد العتقين فانه يفت
في غير وقت من الملك ويذهب
في السنة او ثلثا وجب العتير

بما به لكن العتير بما به ومنه ان كان له نحو خمس فانه يفت
العتير لانه فعل وامانة بعيدة فلم يصح التذكرة سلة كثير
او تطلق بين اسير او تطلق فيسأ ولا احد له فدين فانه دخل في
انفت الى السلة لا تخرج من لوان دخلت في السنة او ثلثا وجب
العتير في سنة او ثلثا او تطلق بين اسير او تطلق في سنة او ثلثا
اصلا وضع تناول احد العتير بينه في سنة او ثلثا او تطلق
اهلكه او سكته او غير رتبة فان الراجح في الكفارة اخذها المكمل
مع ابائه تشييع مكلفه مع ابائه على انه تفراد على ما روى في سنة او ثلثا
الكفارة للعتير وقاية جز الصية اذا اقبل هذا المثل
فخرج منها ما ذكر في ايمان الجاسع اذا قال لا دخل هذا الى احد
هذه اثاره او كقولك فقال لا دخل هذا الى اراونا وادخل هذا الى
فاما ما دخل به في سنة او ثلثا فلهما او بين شيئين في موضع
الامانة يده او دخل به في سنة او ثلثا وهو الاخر فيسأ وكل
وعدمه جهة الافراد تنسار دخول واحد من الذين في سنة او ثلثا
لغير فاقه ما ذكر في سنة او ثلثا ومنها لو قال هذا من اموالي
على حصة لزيدة لانه انما يفت في سنة او ثلثا حتى جعل اليه الشارة
فيستأجر له صفة صلاعة الحلق الا انما فلكي فدين الميت لو لم
احدهما اظنه انما وجهه جبر على الباقي بها لو قال له بش
سنة او ثلثا طلق او هذه هذه طلقت الثالثة ويجوز
او يمين لانه قال احديك طالق وهذه بخلاف قوله لا اكفر فلانا
نوفذنا او قوله صحت بعتك لكذا في الاول ولا يفت كذا بعد
الاخرين من اكله حاله ثبت الشرع منه بغيره ولو روى
اكثره على سنة او ثلثا على احدهما كانه قوله اكل هذا وهو بخلاف
قوله

قوله طلق فانه لا يصح للمعتق ومنه ما اذا قال لعتيد وداية
هذا وهذا انه باطلا لا يثبت به شيء لانه لا حصة له من
غيره للمعتق اى اى لانه وانما يصح له الواحد للمعتق وهو العبد
وهذا عند جماه قائلين بوجوهه لانه على احوال العتير
حتى لزمه المقتضى في مسئلة العتيرين والمثل لا يحمل اولى من
الاظهار فعمل ما وضع حقيقة اى انما العمل بحقيقة فليس
ذكر ما مضى الى العبد وما ذكره هذا هو وسكت وعملكم ان
الاستعانة عند استعانة لكم بمعنى قوله ان الجار خلفه العتير
في الحزم ولم ينفذ الاجابة المزمع هنا فيبطل الجواب كما في الذكر
ومنه لو قال لعتير على العتير لولا وفي سنة او ثلثا فلهما
والعتير لآخرين وقابل بوجوههم في العتيرين في سنة او ثلثا
واحد للمعتقين على اقل المقتضى به اعتبار الاجابة او الوجه وبطل
الجمع والمقتضى وبطل على الصريح عدم العتير وهذا لا يمكن التخيير فيه
اما اذا كان عتيدان كانا لا يفت في سنة او ثلثا فلهما او ثلثا
يعطى اليهم في سنة او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا
الثابت بهذا الذي يجوز فلا يصح التخيير بينهما بخلاف التخيير
لانه لا يفت في سنة او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا
بين العمل والصلح في الكفارة لثقتا فلهما او ثلثا او ثلثا او ثلثا
الغاية فاقول التخيير على حصة او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا
على السلام بهذا التخيير في امكانه او يرد فاما في الكفارة
فلا ان الزيادة على حصة او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا
يشكل على ما ذكره من انما في سنة او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا
فانه يصح التخيير في سنة او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا

فمن سائر كل العلوم
تسمى بعلوم الاشراف

وايضا باع وجع ولا يسترط اجتماعها لان اوق منوع لانتا الغير
والتي لا يشا بحد السبب والاعجاب كما عرفت قد صرح في شرح المنابر
واسمها العلم مسئلة قد استعملت ان العلوم مرتبة على الازاد في
مرتبة الحق وعمم الاجتماع في موضع الباطنة التي تسمى بالادوية
تستعمل في العلم والعلوم فتكون بمعنى الاول فالاول كما ذكرنا في الامامية
الادوية يدون اي ويرون وقال الشاعر
هـ
هـ
ولم كان الكمال قد شياء بليت على ياد واعناق
هـ
على الرين اذ مضى جميعا لسانها بمنزلة واحترق
هـ
يزيد وعناق يدل على الرين اذ مضى جميعا اذ اعترقا
فتكون الاما على هذا كما مضى من ان المثل الكليم في المثل
على ذلك ان يكون حكمه في موضع الحق فالتدبير ولا يطلع على ما
كفرنا معناه ولا كونه والاصول ان الفكر في موضع الحق لا يمكن
اشياء العليم الا وان يكون معنى الاول كالمعنى ولكن على ان يشا ولا
واحد لا يفرق الا على الاجتماع كما صرح به في الاول والامام
والكلام قدما او فاما نحن انما احدهما بحد في الحق والاول
فان لا يحدت ما لم يحد بها لاسيما في قوله اذ انزل الله مسئلة
منه قوله لا تدينه الا بدينه او هو صريح في انهم لا يدينون
جزءه من حان دخل هذه الدار وهذه الدار في الارض فخلت
وعن العبد كذا ما خزن في قلادة خلعت عن الارض
حرا او بغير حرا دخل هذه الدار وخلعت هذه الدار وقال
دخلت هذه تسمى حرا ودخلت هذه الدار فخلت هذه الدار
دخلت هذه تسمى حرا ودخلت هذه الدار فخلت هذه الدار
بريدية ونشأته فانريد بدينه تسمى العبد وهو الحق في الباطنة
والله

واسمها العلم ومنها وحده يعلم احدا الا انه لا يكون له ان
يكلم جميعا كما ان حرا بمعنى الاول ومنه والحق واسمها العلم
او فاما العلم بحدت بها كمال من الفكر في موضع الحق وتم
كلها علم بحدت بها كمال من الفكر في موضع الحق وتم
فليس هو علم منها ومنه ولا يعرف في علمه في قوله الا ان
او انما يولد ان يدعى بالدين جميعا كما يوضع الجاهل في قوله
من الحقل فان قلت ما الفرق بين التبريد والجاهل في قوله
ان التبريد بين الاخرين في التبريد يعمل للامم والفاو في الايام فتا
ولما يعرف ذلك كمال بل علم ومنها قوله انك تبين هذا العبد
هذا الرجل او هذا الرجل ان يبيع التبريد كماله في قوله
قاله قلت احدهما بيسمى حتى لا يسترط اجتماعا على البيع
بحدت بها كمال ومنه اذ انما احدهما بيسمى ولم يكن الاخر
بعد ذلك ان يبيع من عاد اليك قبل البيع بحدت بها كمال
ان يبيع من عاد اليك قبل البيع بحدت بها كمال
ليها له ان ما في ادخل كل او في البيع او في ان البيع فاسد
غير علم فاما كان معلوما في الاثني والثلثة استسما
ولم يحدت الزيادة على ذلك لانه لا يحدت في قوله ان
من الحقل مسئلة قد تولى او بمعنى حق والاعند فساد العطف
لاختلاف الكلام ويحتمل من الجاهل من قوله انك تبين
حقا او بغيره لهم اذ عرفت ذلك في موضع المسئلة لولا ان
لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه الدار الاخرى فان دخلت
اوله انتهت اليه لانه قد عطف لاختلاف الكليم في قوله
والفائدة صلح لان اول الكلام حظر وتبريد وهو محتمل كما قد سبق

مطهر
ما لو ادخل كل او في البيع

مطهر
وهو قوله بمعنى حق والاعند
فساد معطى اختصاف
العلم

واختار الاسوي انه لا يدل على شيء ولم يصححوا الحجة بما انما اذا
 علم عن طريق نزوع لئلا ما اوتوا لزم جنة ان طالعهم واحد وما
 بين واحد ونسب اولادهم واحد الى ثمة فانه يقع في الاول واحد
 وفي الثانية نسبت عن طريقهم فقتل الاولاد في وفي الثانية وقال
 بدو لها يقع في الاول في ثمة وفي الثانية في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 انها اطلاقها وارجع رويها ايضا فدخلوا في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ونسبهم على ذلك فخرج منها خذ في العشر الى ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 الى ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ما صلة الخطر حتى لا يباح الاول في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 على ارجاء الكل غير ان الثانية الاولى لا بد منه وجودا في ثمة في ثمة
 الطلقة الثانية في صرة ايقاعها وفي صرة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 واحدة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ايقاع الثانية في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 من ما ذكرنا ان ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 وتقع بطا في ثمة فان قلت روي على ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 طالع وثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 وعدم في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 اخذ ما يدل على ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ما بين هذا وهذا في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 الثلثة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة

المقدمة

العشر في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 الستين الى السبعين بعد ما انما سلم السبعين في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 العشر في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ليقتضيه في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ونرا في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 الخامسة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ومنها في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 انما في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 الوقوع عنه بطا في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 والثانية في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 عندا في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 حتى لو قالت طلق ست باث في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ورجع في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 من ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 يكون هذا في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 اذا في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 عندا في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 لثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة
 ولما في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة

في النظر في الحقيقة

البرازية وفيه لوقا ان طالق هذا الي السام يقع واحد رجم
 لانه وصف بالحق لانه الطلاق حتى وقع في جميع الدنيا والسيرات
 ولم يبق هذا اللفظ زيادة على مسمله في النظر في الحقيقة
 زينة الدار والمجازية كقولهم انا لا املككم في جودع الفل
 فانه لما كان المصلي متمكنا على المهر كمن النظر في الطرف
 فيعبر عنه مجازيا واستعمل الي ايضا بمعنى القبول والتمتع
 عليهم حتى في بالليل في في الليل وقد وقع في حقه حذره
 وانما في وطرف الزمان بغير اوج وصاحبه في علق ذلك
 فمن فروع المسئلة ما اذا قال الزوجية انت طالق عند اوقافه
 ففي الاول ان لم يكن له فيه يقع في اول النكاح وانما قانون في
 اخر يصدق عند اوج زواجه وديانة وقضا وعند ما يصدق وديانة
 لا تقضي في المسئلة الاول اما انما انما الطلاق في العدينية
 جزء منه خلة الظاهر لانه تخصيص العام فلا يصدق قضا
 ورفق اوج / بينهما فيما اذا في اخر الزمان بان اذا حذ
 اتصل الطلاق بالعد ولو واسطة فيحقق استينافه لانه للمعنى
 به فلا بد ان يكون واقفا في اول المصلي لا يتبعه فاذا في
 اخر الزمان وقد عزم على ما هو في الحقيقة على فلا يصدق
 قضاء واذا ثبت في بعض الطرف جزء منها من الزمان فتكون في
 بها لما يسمه لا يقع بوجهه لانه محقق في الحق في اقول
 لزوجه انت طالق واص في ثمانين يقع واحد ان لم يزوج
 نوى القرب والهمة اعلم وفي ما اذا انما الطلاق الى مكان
 ما قال انت طالق في الدار وفي مكة فانه يقع الطلاق في الدار
 ان يضر العمل بانما يدعوله في الدار في حوله الدار فيضرب
 المرحه

الشرط لان الدخول لا يصح ان يكون ظاهرا لطلاق شاعله
 له انه يعنى لا يبق قضا ويعنى معي زالا في في الطلاق
 المقارنة فيعني بالادخل في يقع معه وفيه لوقا ان طالق
 في الظل والشمس وفيه لوقا ان طالع في زواله لانه
 وعليه اعز طلعت للحال لوقا ان طالع في طرقة اقول
 او في ان ترين ان قال عشت اذا البت واذا مررت بعد
 ديانة لا قضا لما فيه التخصيص على نفسه وفيها ما اذا قال
 لهما انت طالق فيم تحكما ووجعا وعلا لانه تطلق حتى
 ترى او قضي زواجه ما اذا قال لهما انت طالق في حصة لانه
 حتى تحقيق اخرى لانه عبارة عن زواج وتوثر لونه
 وكان فحله فصار شرط كما في الدخول بشرط يعنى في ال
 مستقبل لا في الماضي ومنه لوقا ان طالق في حصة او
 حصة لم تطلق حتى يحضر وتظهر لان الحصة اسم للحصة
 الكمال لوقا في صلي الله عليه وسلم في ما با او طاحن الا في ط
 الحيا لا حتى ينعن حلق ولا الى الحي حتى يستبرئ بحضه
 واذا برها كاتمه الهرة والمصل انه ان ذكر الحصة بالنساء
 المشائين فوكلها بغيرها تطلقا على الطرفين هيصة
 مستقيمة وان ذكره بغيرها كان بغيرها على يدية الدم بشرط
 ان يند ثلوه ان في البحر لانه عن غيره الحقيقة بها لوقا
 انت طالق في ثلوث ايام طلعت للحال لان ثلوث يصطلح
 طرفا لكونه طائفا حتى طلعت في وقت طلعت في ثلوث ايام
 وفيها ما لوقا ان طالق في ثلوث ايام لانه طلاق حذ
 اليوم الثالث لان الحي في لم يصح طالق فصار شرط ولا يحسن

ل

باليوم الذي خلقت فيه لان الشر لا يتبعه المستقبل لانه لا ينجس
 ونحو اليوم يكون مزاولة وقد سبق انما لم يرد في قوله حتى
 يوم تطلق في الغد على ذلك الساعه وسرنا في قوله حتى يوم
 يعلق عين بصلح الجوز العذ لان الجوز عذ حتى اول يوم من
 يغاد جاء يوم الجوز كالحلح في وجده من رصاصا في كل الليله
 وانما حتى كلفه فعدا كانه قال ان شاء الله اول من منه
 فاما الذي نصارت عن اجزاء اليوم وقدر جده حتى حلف
 حتى يعرف يوم لا يفي الا في يومه فقيمة اليوم الثاني ليحقق معنى
 يوم انتمك في الحظ ومنه ان قال بعد طوع الحنث طالع في
 من اليوم يقع عند غيره ومنه اذا قال لا يخرط لمرحبه في
 ايام يمكن ان يطلق لكونا منفره وهذا عقد في اول ان طالع في
 لانه في ايام فانه يتغير والفرق بينهما ان الابقاع لا يبعد فاقص
 الفرق بين عقد ومعها بالطلقة في الثلاثة ومنها ان عقد
 قهره او يطعم في حوائج او يطعم في سفينة او يورثه منديل
 او يورثه ثوب بلزمه الظرف كلفظ لان الاقرار بالظرف
 لا يفي حتى يودع ظرفه ولو قال يورثه ثوبه لان بلزمه الثوب
 لان بلزمه الاقرار وكذا من الملتزم وعلى هذا الطعام في
 الجواز وفي الغيبة ونصب المورثه المنقول ومنها ان قال على
 في عشر فانه يلزم الملتزم وهو المورث لا العشر عندنا في
 لان عشر الاول في قوله طالع في العيوب واحدة العاد لما لو
 غصبه في اذ يرمي وقاد يجره بلزمه عشره لانه قد يجره
 ان يترك الثوب الغصب في عشره او اقله ان يجره في عشرين
 حرف كمنه في الدين والوسط قال الله تعالى فادخل في عبادي

محله
 الايقاع لا يبعد

محله
 الاقرار بالمعروف
 لا يفي حتى يودع ظرفه

بين عبادي فوتره الشراء الاصل بانه الزم كذا في الجوز في الاول
 على ايام في دينار او كسفر في كسفر بلزمه الاو عندنا الا ان
 يجره في حرف في كل يوم اذ او ان يجره في حرف في كل يوم
 به كلفه عشره كذا في الجوز في وبنما في العشرات طالع في كل
 شهر تطلق في كل شهر واحد ولو قال ان طالع في كل شهر
 طلع واحد لان في الاول منها فاضله في الوقوع ولو كان
 في الثاني منها لو قال ان طالع في كل يوم طلع واحد ولو قال
 يوم او عند كل يوم او مع كل يوم طلع ثوبنا في ايام في ان
 انظر الى كل يوم في كل واحد واحد ولو قال في كل يوم او مع كل يوم
 او عند كل يوم عند كل يوم طلع واحد اذا احد في كل طرف
 كما ان طالع في واحد او ان طالع في واحد في كل طرف في كل
 في كل الا في كل ايام في ايام في ايام في ايام في ايام في ايام
 الظرف واليس في هذا ما ذكرناه في الفرق ان الظرف ان يمكن
 يعمل ظرفا حقيقة بنظر فان امكن فاعلم لزمه وان لم يمكن فاعلم
 لزمه الظرف خاصة عند هاتم العصب الجوز لانه لا يفي حتى
 المتولد عند غيره لزمه جميعا لان غصبه في المتولد يجره في
 لم يمكن ان يعمل ظرفا حقيقة بل يجره في الاول كقوله درهم في درهم
 لم يلزمه الثاني لانه لا يفي حتى يكون ظرفا ومنها ان قال عشره
 حلف ونحو العشر المصطلح عليه عند الحنفية لزمه عشره او نفي
 مع لان اللفظ وهو حرف في عقد جاز اذا نفي العقد في حلف
 نية لاسيما اذا كان نفي على نفسه على حرف في وعده وقال
 ونفي لزمه عشره وكذا في قوله ان طالع في ايام في ايام في ايام
 وانه واحد انما يقع في قوله ان شاء الله الا في عهده في قوله

محله
 ان طالع في كل يوم

محله
 او مع كل يوم

محله
 ان طالع في ايام

ولانه لا يصلح شرط لان الشرع ما يكون على خطا الى جهة فانه
 قلت او قال في قدره الله ان يخلق وان تستعمل في المقدور قلت
 اجيب بان معنى الاستعمال ان يقدرة الله تعالى على حرف
 الحذف واقامة المقام اليه مقامه والحذف في المذكور لانه فلم
 يكن هذا الطلاق اسم القدرة على المقدور ومثل لا يتحقق فيه
 العلم لان العلم لا يكون الا للعلم اليقيني وان دلت الله تعالى
 وصفاته وسائر الموجودات معلوم كذا في المنع وفيه لو قال
 لغفلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزم عشرة لانه لا يصلح
 للغرق لان يتوهم به مع او واو العطف يلزم عشرة وكذا
 لو قلنا طالق كل يوم يقع واحد عند السلافة وقال زفر
 يقع ثلاثة فالحال ما دام ولو قلنا في كل يوم طلعت ثلثة في كل
 يوم واحد اجمالا لو قال بعد كل يوم واحد في شهر والفرق
 لما ان في اللفظ ما الزمان اما صيغة من حيث الوقوع فمعلوم
 واحدة ثم كل يوم ثم وقوع بعد الواجب بخلاف كون كل يوم غلابة
 بالواقع ولو كان يخلق كل يوم بتطبيق احدهم في شهر
 كل يوم على ما به في المقارنة ما فيها ما بعد ما اذا عرفت ذلك
 فن وقوع المسئلة ما اذا اقامت طالق واحد مع واحد او
 معها واحد وتعلق شئين وعن ابي يوسف لم لو قال معهما
 واحد لا يقع الا واحد ومنها لو قال لست طالق شئين مع
 عتيق مولاك بالاف فاعتقك الزعم كما قورنه محله ومنه
 ما اذا قال لبعثني انت طالق مع نكاحك لا يقع اذا تزوجها
 لان الطلاق يقع النكاح يتضافان في الموضع فتفقد فيه بخلاف
 الاول لان الطلاق والعق لا يتضافان ومنها لو قال على درم

كذا مع الخارعة

مع كل درهم الدراهم اربعة عشر وعنده عشرة اصل تعريف
 الجميع واحده في قسم لثلاثة وعنده عشرة او بعته عند عاذا في الموضع
 طلق قبل التقديم الى سبق ما وصفه على ما اختلف فيه في عتقت
 ذلك من وقوعه لو قال لغير المحل لانت طالق واحد ما لا يصح
 يقع لثلاثة لان الطلاق قائم كذا ولا وقع في الحال الذي وقع فيه
 قبل هذا الطلاق الراجع في الحال يقع في الحال بناء على ان لو كانت
 طالق اسبق يقع في الحال تبعاً وفي قول بعض ما اعلى بعد منية
 للتعذر تبين بالاراء فيتلو الثانية لقول عليه واذ لم تعيد
 بالكتابة كما صعدنا فاجابها ذاعية بذلك من وقوع المسئلة
 لو قال لغير المحل لانت طالق واحد موقود يقع واحد
 لان القبلة تكون صفة للاولى تبين ما خلا في الثانية لقول
 ومنها لو قال لست طالق واحدة بعد واحدة يقع ثلثة لان العزم
 يكون صفة للاولى فاعتق النكاح والى في الحال والبيع الثانية
 قبلها فبعد ان نكحها بالقبلة والبيع بعينها فلهذا لانه في
 الموضع لا يقع جميع فان قلت ان يكون الذي مخرجها لا يقع في حق
 ذلك الغير على ما ذكره في الزيادة حتى يخرج من غير ان يجمعا
 لتنفذ بهما لانه بعد لهما وفي ذلك ابي بن ابي هذا الطلاق
 بالوقوع وكون الذي مخرج يقع به وهو ذلك الذي ظاهره وان
 يستعمل لاجل الحال والعمل بالظاهر اجمالا كذا والله تعالى اعلم
 ثم سئل قبل وبعد ما نقله بعضهم في قوله الله
 ما يقول الفقهاء ابو الله واذ لم تعيد الاصل
 في حق علق الطلاق بغيره قبل ما بعد قبله رخصاً
 قالوا وهذا البعيت يمكن انشاد على الآية اوجها اخرها

كذا مع الخارعة

كذا مع الخارعة

شاة كالتو عليه نلو يستقر على الحلق ولا يرد لانه يحلها
العلقة الا في الوقت الذي شاة فيه فكم على كائن المسبح
حتى يرت بالرد ولا يتعلق الا واحدة لانها في الزمان دون مكانها
وهذا طرفة ذوق متما ولحم فاداة اما كذلك و هو ط
عندما وعندنا ج اد اذ استقر في الشرا والوقت كان جميعا
هنا الوقت لان الامر صار بينهما فلهذا يخرج من رهاها بالقيام
والرد بالنك وقد مر الحكم فيها من قبل بان قلت بجري بحال الزمان
فهذه الصورة نقصا للرد قلنا ما يجزى يعمل على الزمان وان
الرد صادر من صدره المتعيق نقصا لثمة وفيها للتأخر
لكن واحد اصدرا من رجزه فلهذا جعل هذا التا قبل العلم نصف
واحد على مسند الاستسنا المود جاز فان من جزم بها
ولن يخرج حلو لزم للفرق كالتكليف والحقاوت عدد
مع وطرفه فيقتضى ان لا يكون وان من حله صورة وهي كونه على
الف دينار الا في ما لا يبيع الا في حلق الف وفيه التا على
ماية الا بطلان من رتبة ورتبة من الامام مع وزنه الما لا في رتبة من
رتبة اقرب من الما ليدان لما على هذا الوجه ذكره البرازي اذ
علت ذلك وترى هذا ما كان ينبغي في معرفة علمه من ثمان عشرة
درهم الا لا دهان ايضا في قياس قول الامام بل من عشرة دنانير
عشر درهم درهم الا درهما من عشرة درهم الا في رتبة من رتبة على
قياس قول الامام والناظر في سنة الاستسنا المستقر في حلقه
فيضا يقبل الرجوع كونه ان كان يلفظ الصدر رسا وبالمناظر
منه التامل في الشيا والامل في كل شي كان رجوعا في الرجوع عن
الاقرب باطل هو لا في او منصرف لان في العناية في رجوعا في متصفا

ص

بشكل من هذا

ص

ص

كما تقدم تقريره فيقولون قاذرون في ما يفتي ان استأثروا
الحل اذا كان لا ينفذ الصديق وهاك ذلك ويمكن ان يجاب
بان الذين يولواهم لما كانت جنسا واحدا لا ينفذ الصديق
واستأثروا على من يولواهم في هذا المكيون من رحم الخلق
الا انما ينفذ في الكثرة والزيادة للبر والالف للفق
وان الفاعل على كل حال لم ينفذ ما استأثروا من الخلق
قال علي ما به الا قليلا عليه صحت جعل الزمان على الله
كثيرا لولا ان الزمان ومنه الفاعل ينفذ عن ربه جبارا
مستقلا اذا كان في فله ينفذ الاستأثار الاستأثار الكثرة
الكل كما قاله علي ما به درهم ودينار لا دينار ينفذ كذا
في النهاية نزيل شئ من القضاة ان الاقل غلاما
حران سالم ويوزع او يزيغ له نية فضل على سبيل التفسير
فانصرف الاستأثار المفسر وقد كرهوا جملة فتعيا الاستأثار
سألو الاسلام ويوزعها لا يزيغها لانه اذ كان منها بالادراك
هذا الاستأثار لما ما تكلمه كذا في الايضاح فيل الايمان
مسألة اذا استثنى عدد من مائة من الشراكا لا اقل من جاز
ان اعلنت في موضعها لولا ان على الف درهم الاماير او حين
في مائة درهم او خمسون على الف درهم كذا في الفروع في النهاية
على النسبة لولا ان على الف درهم الاماير درهم او حين درهم
قاله بعض نسخ خاصة لا يقر ان يزيغها به وخسوف وقاله في
بعضها يزيغها به انتهى مسألة اذا كان السقف جرحي يثبت
الاكثر وعلى فروع ولولا ان على مائة درهم الاشياء قليلا او بعضا
لزمه هدي فيكون لان الدرهم صارت مشقولة بمائة درهم وفيه

الثلث

الثلث في مقدار ما حرج بالاستأثار فيعلم جرح الخلق والله اعلم
وفي التمهيد للاسوة في حيث استأثروا العدد قال وهذا علم
لاستأثار لا ينفذ فان قالوا ان هذا هو الشئ في المدة قالوا ان
وقالوا ينفذ طوائف وقالوا ينفذ قبل المدة لم ينفذ طوائف
والاصح ايضا انه لا ينفذ لانه ينفذ العدد بخلافه انما قاله كل
امارة في طوائف وعزل بعضهم بالنية فانه ينفذ طائفة ولا ينفذ
طائفة واحدة الا كذا قال الرازي في وقت ينبغي ان يكون الحكم وقد
ما ذكره في شرحهم بان استأثروا في الفروع والنية المدة في غير فروع
اللفظ في طوائف طوائف الا انه في قوله لا ينفذ في طوائف
وهناك ما كان تقدم تقريره وقوله لا ينفذ في طوائف في طوائف
تخصيصه بنية فان نية تخصيص الامام مع ديانته في قضاء
قضية انما في طوائف من الاستأثار في تخصيص الامام في طوائف
تبع في طوائف قاله في الفروع في طوائف في طوائف في طوائف
مؤيد لذي اليمين في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف
القضاة اما فيما بعد من الله تعالى في تخصيص الامام في طوائف
مؤيد في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف
قال في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف
في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف
الطوائف بعضها على بعض بعد في طوائف في طوائف في طوائف
اعراب المصنف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف
وقد وقع في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف
في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف
الطوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف
الطوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف في طوائف

جواب الامري اذ الى الفا فصرحوا والفا وصفه والوصف له
 يتقدم للموصوف والله اعلم ومنها لو قال احد الدار وانت
 طالق فيقول: لا افرقه لان الحال شرط ومنها لو قال انت طالق
 لمعقل حتى تودي كذا في قول القدر قلت قوله **الشرط** ما يقتضي
 بان طالق وانت طالق وانت عريضة فانه يتبع الحال في القبول الصحيح
 ان جاز ان يرد الواو كجواب الشرط بالفا كما في الخارج فعلم هذا كونه
 في ذلك فروع المسئلة وفي الخبر من قال المراج لو قاله الى الفا
 فانت طالق بالفا يتخير له في القبول كقولنا انت طالق انت طالق
 بغير واو قال فانتم امضون لا يتعين ولو عدا انت طالق والله
 لا افعلا طلعت شمسك انكها في جوارح لفتة وعاشا اذا قال
 اذا قال في بيته ان دخل الدار كره فعلق به فان دخل راكض
 والاكبح في بعض الكتب مسهل خطا في قوله عز وجل ان
 خطابا لم يردهم وانما يثبت عليهم لم يرد كما في جماع الوفا كما في
 التمهيد فتدبر في قوله عز وجل انما يثبت عليهم لم يرد كما في جماع الوفا كما في
 والمجنون فالمدوم والى انتهى وفي البدع بعض اصحابنا ابا
 الناس خطابا للموجود بينا وانما يثبت لهم بعد جماع الوفا
 او غيرهما وهذا مختار وبعضهم خطاب للجميع كالخاتمة في
 ابر اليسر لنا العظيم باستماع خطاب المدوم ولا نه اذا منع
 في الحي والمجنون فغيره والى قالوا ليس محال علم لمن سئل
 قلنا لا يمين في خطاب الشعا في بل البعش شفا في البعض
 بغيره انه ان حكم حكم انتهى اذا علمت في الفروع في المسئلة
 ما اذا خاطب عبده فقال له انك يا عبي لي ارحمك فاحتمل
 من هذا ما عجز عن الشتر عبي فلي يخلط كلامه في ما اذا

هذا ان يرد
 في قوله عز وجل

فلا

قال السبيعي بالابصار المسببة لكم مني الى الفا فاذا اداها
 فهو محرم استمر عبيدا وادعاه لعل من قبل محرم بطل
 ما ذكره في خلاف ادائه فله ان يصدق له في ذلك ما اذا كان
 او يحل بالاشياء التي يصدق من غير الواو فيكون اذا اتم قوله
 تدعيه عدم التحريم اذا علمت ان يصدق عليه في الاول
 ان كان الله يصنع للمركبين فله ان يصدق عليه في الاول
 لان من المركبين من لا يعتد به كذا ذكره قاضي خان في فتحه
 وظهر ان قوله المعلوم من كلام الامام فاضح بان ان المراد بالمر
 في الشرط المذكور المبيع فله ان يصدق عليه لان من المركبين من لا يعتد
 فيكون ان يردوا البعض يصدق عليه في الشرط في الجواب بل يوجب شرطا
 في عدم ما يثبت له بالبيع وبما يثبت في التبعيه في هذا المركبين
 فانهم مذكرون شرعا وقد تم حقيقة يطلبه في كتاب بيع الغفار
 شرحه في قوله بشار وجعل الجار والله اعلم في قوله كوني من
 فروع المسئلة اذا قال ان كان الله يصنع للمركبين فله ان يصدق
 طالق طلعت زوجة فلان كذا انما في قوله بشار بطلان الشك
 قالوا استمر عليه في الوفا استمر اذ اصحها فقال هذا اذا
 تغيب احدكم فان قصدت بغيره فيعلم اوله بغيره في طلاق
 التعذيب يختص بعضهم انتهى الثاني لا ذكره كذا في التعذيب
 بملاك الموكلة وبوجه شاه شاه بالمراد فانها بغيره فيستلزم
 اراد موكلا الدنيا وبوجه وقامت قربة المامية تدعى في الجواز
 سواء كان متفقا بمنه الصفة ام لا كغيره من الغائب الموقوف
 للثاقل او للثبالة وان اراد التحريم فلا اشكال في التحريم في غير البيع
 لهذا العقد وكذلك التسمية بغيره سواء قلنا ان التحريم او غيره

بقية كتابها

[illegible]

المطهر وهو ما دل
على براءته من جميع
الاصناف

لم يحسنوا سلطاناً على السيد
فما لك في ما في ربه

لا يقاوم صغير مضاديا
نشا + وودر

لم يسمع من قول ابن عبيد الحمسة الوصفاً فاعلمت بانماكة فنيان
الوصف فانه قد علمنا على غير نظام الامور الموصوفه طول الخبر وقد
الفتيا بالوصف او وجد من حوز نظام الامور الموصوفه وجود طول
المره وعدم نظام الامر كما يسمي لغوات الوصف ولنا قول قدسنا في
حاطا بكم من الناس يفرغ تحت الاما والطول وما الاستدلال من
الديه بوجوب الحكم عند دخول الوصف في ذكره وعند جواز
ويعتبر في الغرض والاوليات عند عدمه لان اللفظ لا يدل
على خلاف ما يقع له وهذا لان غاية درجاة الوصف اذا كان
موشاً ان يكون عليه واول اللفظ في التقدير انما دخل الوصف
نظروا هذه سلفاً في المصوم حكم له في سلفه انه يفيد خبره سلفاً
بغير الكراهة وتحقق ان بعدد بعضه للغير في عدم ابداء ثمانية
عندهم وحده القيد المصوح وعدم ابداءه في غير المزمع ان الكراهة
ولما لا يرد على الحق في عدمه في غير ثبوت الكراهة عند عدم
وعند جواز طول المزمع كما يجوز ثبوت المزمع على الصواب والكراهة
فثبت تفننا او اولا الكراهة في البدع كما ذكره الكافي في شرح
الهيابة ومنه ان المزمع في حق الفقه عفا وان كان من غير حال
وعندنا في اقصاه كما ذكرنا على قائله انما تغلق
الجل في النص منها الزاوية من جهة المصاهرة عندنا وعندنا
لا يجرها لان جهة الزاوية في وصف الزنا فينا في قولنا في
ورايكم الا في جوازكم من ضانكم ومنه ان الزاوية انما
منه في الدلالة لا عندنا وانما في حقنا لان ذلك في الزاوية
معيده في قولنا وبغيرها الغائب سلفه التعليق
بالطريق لا ينفذ سلفاً لا في الجواب لا وجدنا لبركه ولا ثبت

31

بختي الشام بسببه

قاله اجلسي عندي

فقال ان العالم يفتخر بسببه
عليه اية الله

السلام المزمع للمدح

مقصود علمي في الاعتقاد والسياسة دون الاطلاع فلم يجد ما يما
لا عقله في الحكم وان اعربت لما دونه لا مخرج العول بها وما قال
ابوجه من ان يحسن التيمم بالتراب المصنوع بالخبر قوله غير الصواب والسياسة
الفرق بين العلم والظن وكما كان من جنس الارض بالمطلق منه في قوله عليه
الصلوة والسلام جعلت في الارض سيدا وطولوا لثقتك والمحل مسئلة
بختي العالم بسببه يصير بسببه في الحياء اعراضا على ذلك في المسئلة وقوله
من هو القادر على ان يجلس في عندي عندي فقال انه لا تقدر عليه احد
بل حال فاذ انقضى في يوم في منزل لا يجتنب في نعيم وتوحيلا انقضى
اعادة ما في السوالي والسوال العدا الثاني بغيره في انقضاء الحال في المقام
المضاه وهذا كله عند عدم نية الخلف ومنه السليمة في الاعتقاد
عن جنابة في قوله ان غشيت نفسي حروبه وقوله الثاني ما اذا
قال لا انقضى اليوم او اذا غشيت الليلة ضدي حروبه فانه يصير
مسئلة فيمن اذا ذهب اليه منزله وتوحيلا في الغسل في تحقيق هذا
وتفصيله ان قوله ان العالم يفتخر بسببه على اربعة احوال ان
الحكم متى قيل بسببه وخروج خريج الخيرة روي انه عليه السلام
والسلام سمي بخير وزنا ما هو رجم وهذا يفتقر في ما يفرج
مخرج الجبابرة كانه لا يستقبل نفسه منهم ولا يفتخر باسبغ ايضا
لانه لا يستقبل نفسه فيرسل ما قبله حروبه وان كان مستقلا
فان زود على قدر الجواب فكذلك اذا زاد على قدر الجواب
كالمدح في العدا والمستقر من ان غشيت عن جنابة فتوحيلا
لا انقضاء اليوم وان غشيت الليلة فبذلك اذ يفتخر بسببه
احسن من ان يغشى الغا الزيان وكذا اعانة اليوم في لغز وله انسيا
خارجة مسئلة السلام المزمع للمدح كقولهم سبحان الله الذي لا
يضم

نعم والذم كقولهم تعالى والذي يكفره الذم ارجع النفس بكونها
للعوم بغيرها لبعضهم ومنه فروع ذلك وجوب الزيادة في الظل انما
ولا لا على المدح والذم ما يقتضيه ذلك في المدح او لا صانعا
بينهما مسئلة مقابل الجميع بل يفتقر انقسام الاحاد على
الاحاد عتقا كما في انما جعلوا اصابعهم في اذانهم والاركان
كل واحد جعل اصبعه في اذنه لا في اذنه في الجماعة اذا اعلن في
من يرفع المسئلة اذا قال له من اين اذنا ولما ولين فاحسن
طالقا في قوله في كل واحد منهما ولما اختلفت في بسترها
ولا في كل واحد منهما ولوي وعند زفره يطلق حتى
تلك كل منهما ولوي وعنه ما ذكر في انما جعلوا اصابعهم في اذانهم
الرافعة اليد في النقص الواردة في ذلك في مقابل الجميع فافتقر
انقسام الاحاد على الاحاد على كل واحد من الجواب في الكسب
الغفر الثاني في المسئلة بغيره في انما في من في القدم لا يروى عنها
عن جبرانه الفصل الذي في وسط القدم عند بقدر الزيادة
في كل واحد واحد كالمرفق في اليد والرفق في اليد في نفي ان
لما زاد ما ذكرنا في انما في القدم في اليد في نفي ان
مقابل الجميع بل يفتقر في الاحاد فيكون كذا الوارد على كل واحد
يد ورجل بيا على ما ذكر في النقص في الاعراض قلت اجاب عنه مسئلة
خسرة في شرحه بان عمر بن الخطاب في اخره في قوله في
او فعل الرسول صلى الله عليه وسلم المتوحيلا عنه بالحق ولا كما
الزبان في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع بعد وقوله
شخص في يجر بان الفريضة في ذلك في الفعل قاله ما في قوله
من انما يفتقر في واحد ورجل واحد لان مقابل الجميع بل يفتقر

مقابل الجميع بل يفتقر

انقسام الاعداد على الواحد والجزء من ان وجوبه ان
 واخره بالادلة طالعت بعد انقضاء اجماع القطع على ان
 جعل صار على ما الذي بالقرينة في ان جعل
 فاق اجماع ان عقد على علمها ولا عاير رجوع الرافض فكذا
 تركها ما تروى هذا الذي وقته ما تقدم نقله من حضرة
 ثابت في عهد الرسول الخ ويكن ان يجاب عنه بان ثبوت في عهد علي
 الصلاة والسلام بين ائمة علي الصلاة والسلام لم وما روي
 انه في صلاة وقالوا فهو لا يقبل الصلاة الا به وهذا
 صلى الله عليه وسلم مفيد القطع في حق من ساه به في ان يكون
 لم يكن في حقه كذا لانه لا يفيد الا اذا نقل اليها بطريق التواتر
 وليس نقله في اجماع فثبت الرخصة في حقنا والله تعالى اعلم
 سلم اليهم بالتي يقتضيه كراهة ضد النهج التي يقتضي ان
 يكون عنه في معنى سنة واجد اي موكة قريبة الى الواجب فاجاب
 هذا الاصل ان التحريم اذا لم يكن مفعولا له يعتبر بالتحريم
 بعينه الامر فاذا لم يثبت كان مكرها كما مر بالقيام اليه
 التركة الثانية ليس بيني من العقود عقدا وينزع عليه سال
 منها اذا قصد الصلح ثم قام لم نفسه عليه لم ينقض العقود لانه لم
 يثبت له الا ما مر به وهو القيام لكنه ترك العقود فثبت له
 تاخير الواجب ومنها ان العلم لما بيني غير الخط يقول النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يملك التحريم القيام ولا التوبة لا الروايل
 الحديث كاذب لانه ليس بالاراد الا ما بيني غير الخط
 ما حذر المصنف فثبت كراهية لبسهما اوصافا في ما يقع به الكفاية
 البس الخط وانما حكم العلم فان تلك السنة فثبت بالاعتقاد ان شاء

الامر بلبس يمتنع كراهة ضد

كون الشيء الذي ائت لم يرد ذكره الصدقة ان يكون قوله فلو
 مر وما عاير النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد ذكره الصدقة ان يكون قوله فلو
 المذكور انظر الى كونه ضد المصنف ومحصلة المعنى ان
 ما قال ابو يوسف في تفسيره على ما كان يحرم انفسه لانه غير
 مقصود بالتي غاها لما مر به فضل الصبر على مكانة طاهر في السجود
 على كذا في حقنا لا يجب ثوابنا لانه قد اعدا صاعدا كما طاهر
 جاز عنه فيكون مكروها لا مفسدا وقيل بالاجابة في حقنا
 له والمخطئ بعرضه في الجاسة فوجد انهم فيصرون مفعولا للقرن
 كما قيل في حق الصوم ومنها ما عاير ابو يوسف ايضا في التمسك ان
 يذهب عن ترك المرأة قصد بل يثبت النهي بضرورة الامر بالقرابة في
 ركعة النفل وترك المرأة في الشفع الاول لما لم يكن مفعولا للقرن
 اي فخر المرأة ليكون مفسدا للتحريم وذلك في الموقوف بعد العلم
 الثاني لاحتمال وجود المرأة فيه في التحريم بالي ذلك لا محالة
 كالمسا في ترك المرأة في ركعة من ظهر لا تنقض التحريم لاحتمال
 نية الاقامة وقضا القراءة في الشفع الثاني وقال محمد رحمه الله
 انه القراءة فوجد ان في التفسير حكاية ليد لا يسلط اليه الذي لا
 خليفة في ارضه بين فصا كالصوم ايضا وقال ابو حنيفة رحمه الله
 الفاسد بترك المرأة فنهما ثبت بديل ضل في تركها في امرها
 بديل محتمل معدن في التحريم في الاول دون الثاني كما جمع بين
 حرمة عبدا وبينه وبين مكر في صفقة بمعنى الفاسد الى ان في
 الفصل الاول ون الثاني لما ذكرنا كذا بالاجابة الثاني انما
 نطلق على قول الرسول صلى الله عليه وسلم في علي بن ابي طالب
 عند امره بانيه وطريقة الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولحديث

بعضها على بعض والى خلاف في جوارحه في الموضع الى الاخير
خاصة وانما المنة في الظهور عند الاطلاع في هذا الشايع في
تعالى انه فلا هو في العود الى الموضع وذهب عنهم في التوفيق
الى التفتيح ومنه عباد الله في الموضع في الموضع الى الاخير
لهم جميع الاول ان الجلاء الاخير قربة من استقامت به
منقطعة عاصبتها من الجلى نظر اليها كما وانما في اعتبارها
او اسم اشارته وحصل ان يجعل القرب والاقبال في الاصل
عاصبة وليا اخر يعني ان الاخرة ليست لها نصيب من احوال
التي المستقيم المستقيم كما تكون من غير ان يصير مجموع جملة
واحد في تمنع الاتصال الذي هو في الاستقامت الثاني ان عودا
سنتنا الى ما بناه انما لم نعد عدم استكمال والفرقة تنقضي بالعود
الى واحد وقد عاد الى الاخرة بالانقضاء في هذه الى العود الى
غيرها وجب التسليم انما في هذه من جانب عدم الكلام وذلك
انه لا يرد الاستقامت في وقت عند التكلم في هذه من
معين والفرقة تنقضي بتوفيق جملة واحدة فلا يحد الى الاخرة
فان قلت انما هو للطف والشفقة فيفيد شررا في الجلى في الاستقامت
قلت في هذا بان لا يخطئ لا يفيد شررا في الجلى في الاستقامت
تفريق من التفرقة في المنطق لاجل التفرقة في الحكم مع ان وضع العاطف
للتفريق في الاعراب لا الحكم فلا لا يفيد شررا في الاستقامت
وهو في حكم الحكم له والى انتهى اذا عرفت ذلك فليس له فرج
منه لولا ان يرد على العدم وكم على العدم وكم على العدم
درهم الاستقامت فانه يرجع عندنا في الموضع والشرط والفتا
عندنا ان يرجع الى الاخير لكن قال شيخنا في جرحه ولما اقر بالدين
كافية

كافية درهم خمس دينا والادرجا الله في الاول استقامت
وهو لو اوجوب كاتين بمالين وسنتنا شيا على ايمان
المعروف في تحق في التفتيح شهادة وان تارة في المستقيم في الجلى
ينصر في المايل وهو في العدم في العدم في العدم في العدم
منقطع يعني ان في الاخرة في العدم في العدم في العدم
متصل وهو في العدم بان العدم بان العدم في العدم في العدم
بالعقد الى العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
الى الكل في اية الجاردين في العدم في العدم في العدم في العدم
قول من قبل ان العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
لهم عذاب عظيم لم ينفذ فافهم فان العدم في العدم في العدم
يدته سقوط فلهذا في العدم في العدم في العدم في العدم
الاستقامت الى الاخرة فقط الاخرى في العدم في العدم في العدم
اذا التفتيح في عباد الله مسئلة حكم الصفة حكم الاستقامت في
لها تفرقة الى ما يلي فاذا قلت جاري ربيع والى العدم في العدم
على الموضع في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
سواء دخل بالمرأة او لم يدخل بالمرأة في العدم في العدم في العدم
الذي خلقه من وضع سمته في العدم في العدم في العدم في العدم
الكامل في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
بعضها على بعض في الموضع في العدم في العدم في العدم في العدم
لو قال عديم جوارحه في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
مكتوب في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
فيستل التفتيح ويحق قال اوجبه في العدم في العدم في العدم في العدم
اجابة وعنده ذلك لم يلب في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم

حكم الاستقامت
في سنتنا

لان الصلة ليست بين ذلك الاصل والكم انما بين
 من الاصل والكم في الكتاب فلو تركت فيه فان الاستدلال في ما يلي
 اتفاقا كما لو كانت في المطلق والحاصل انهم اشفقوا على ان يفتقدوا
 اذا ذكرت بعد جعل متعاطلة فيصرف في الكل فبطل الاستدلال
 اوضح على حكمه وهو ان ارجاء صورة قلب الصديق غير بعيد
 اقتضى تخصيص الصديق من عموم حكم الشرط المتعاطلة من متعاطلة
 للعلم عليها بحال الحادث ذلك الوجه في ما حكاه الله تعالى
 في فتح القلوب وما في كمال البرازية وعن الثاني قل امره برب
 طاق وغيره حر عليه الشئ الي بيت الله تعالى من هذا الله تعالى
 زبدنم كان كماله لان الخراج يقتضي اعانته في السؤل انتهى
 ما في الجمل لست ارجو ان يفتقدوا ان كماله بان شاء الله تعالى
 جملتي ايضا عسيت يفرح بها الله تعالى اتفاقا بطلان من يفتقد
 او طرفة عين في حق ما في كماله ما عند محمد بن عبد الله بن ابي
 في غير المطلق فلو كانت كافي ليقام الكمال في مستلزمات
 التفسير بغير موصولة لم يفتقدوا اذا علمت ان كماله عليه
 مما لا يفتقد اذا قال الله تعالى في ذلك درجته ودرجة ازيد موصولة
 لم يفتقدوا لان قوله ودرجة ما تغير فان مقتضى قوله على الله
 ودرجته الاخبار بغيره في درجة الا انه يحمل ان يكون عليه جملته
 الى ان يفتقدوا في الصالحات كماله ان يفتقد في موصولة في موصولة
 وانه اذا قال الله تعالى عشرة درجات في الاصل او في فتي او
 اعطيت في الايمان في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 لان هذا التفسير لا حقيقة هذا الاتفاق يقتضي تسليمه لان الله
 يكون ذلك لا يفتقد الا انه يحمل ان يفتقد بجزا او في قوله

ان

اقتضى تغير الكمال عن الحقيقة الى الحجاز فيصير موصولة
 وما في قوله في ذلك درجته او في قوله في الايمان في الجواب
 تقدم عن محمد بن الفضل والندوة والندوة عطف على خبره ان
 يستعار المصنف بجزا قال في قوله لا يفتقد موصولة في مقتضى
 الرفع والندوة بجزا في الفعل والندوة والندوة والندوة
 لا حقيقة ولا حجاز او في قوله الا ان يفتقد موصولة والندوة
 لا يفتقد موصولة في مقتضى اذا اعطيت في مقتضى بجزا
 ترى انه لو كان عين هذا كماله في حصة لا لا اعطى ولا يفتقد
 واحد ولا يفتقد عبارة عن خبر بغير موصولة الا في قوله اذا
 اقربا له في حصة او من يوم وقاية في رتبة موصولة
 عند هذا لان هذا بيان تغيره في الموضع او في قوله
 ليقادح في قوله لا يفتقد المصنف في ما يلي في حصة في حصة
 فيصير المصنف لم يفتقدوا وكان اوضح لا يفتقد فان كان موصولة
 المعاني في مقتضى وجوب ان يفتقد السلا عن غير ازيد
 فكان جميعا او اوضح في حصة موصولة في حصة
 كرموى لا يفتقد في حصة او في حصة في حصة في حصة
 الاسرار في حصة في حصة او في حصة في حصة في حصة
 او في حصة في حصة في حصة او في حصة في حصة في حصة
 او في حصة في حصة في حصة او في حصة في حصة في حصة
 سنوية او في حصة في حصة في حصة او في حصة في حصة في حصة
 يفتقد او في حصة في حصة في حصة او في حصة في حصة في حصة
 قال في حصة او في حصة في حصة او في حصة في حصة في حصة
 اذا قال الله تعالى في حصة في حصة او في حصة في حصة في حصة

لم يصدق عندنا في قوله انكم لم تعلموه في قوله لم يصدقها وصدقته
 في الجملة او كذب في الجملة وادعى المال وقال ان صدقة في الجملة
 صدق وان فصل لا زاد اصدقته في الجملة مثبت البيع متعاد
 فثبت في الملة ان لم يصدق على ذلك في الجملة وليس في قرار المسر
 وجوب على البيع المتعارف البقي فاما الملة لم يصدقها على ان يصدق
 للبيع وهو منكم وانقول قول المتكبر وان كونه في الجملة صدق المفسر
 ان وعمل لا زاد ان كذب في الجملة لم يثبت لجهة التي ادعاه وقد
 صح تصديق له في وجوب المال عليه وقوله من من جازيه لم
 اقتض با بيان تقييد في بيع مفسوره والمال ليس على الشر
 زله ان هذا ارجوع عما اقر به وليس ببيان وهذا لا ينع
 ارجوعا لما عليه نظر الى قوله على وانكاره العقوب في غير
 المعين ينال في الوجوب لانه على جازيه يحضرها البليغ بعد
 المسكر في ان يقول المصلحة عن جازيه وهذا معنى في الجازية
 غير معينة في حكم المسكر والرجوع لا يصح موقفا او موقفا
 كونه في كنف الاسرار وفي الجازية من كنف الجازية في قوله ان
 المفسر قال لا يصدق في من عيبه فثبت لم يصدق لان يترام
 من قوله بطلان ملة ان يصدق بغيره والله تعالى اعلم مسئلة خبره
 انه لو يصدق في كنف المفسر والتكذيب كقولنا ما لم يصدق فيه جازيه
 قولنا زيدا فربما وعلمنا اننا في الصدقة والكذب في ما زاد
 الصدقة مطابقة اليقين والكذب عدم مطابقة وهي محرم في الجازية
 لا يحل الكذب كقولنا زيدا فربما وعلمنا اننا في الصدقة والكذب في ما زاد
 ولم وما يصدق الصدقة كقولنا اننا لم يصدق في ما زاد
 يحتمل الصدقة والتكذيب ان تصديق في كونه بغير وجهه الله ان يقال

فانما

فانما صدق وكذا التكذيب وقد وقع ذلك في قولنا صدقنا صدقنا
 وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا سجدته وكذا في الملة
 ذلك من فروع المسئلة ما في شرح الصدقات وفيها واللفظ المسر
 اكثر ليس بالحق ان يصدق في قوله ان قد علمنا فاجوبه ونحوه
 فانه يصدق لا يصدق على الكذب الصدق على ما لو قال من اخبرني
 بقوله وقد لم يصدق في كونه صدق في قوله ان قد علمنا فاجوبه
 فلتكلم باعقوله في ما يصدق في قوله وقد وجد في ان كذب بقوله قد
 من قدومه حقيقة فلو كان قد وجد في قوله وقد وجد في قوله قد
 الى الخ لا يصدق في قوله وقد وجد في قوله وقد وجد في قوله قد
 ما في الخبر لا يصدق في قوله ان كذب استاذي على امر جازي لم يصدق
 على كذبه من امره وقد قال الرجل امره ان كذب من هذا الخبر ان
 تخبرني والله فانه طلق ولقد علمنا ان كذب من كذب في قوله قد
 ولم يعلم من كذب من كذب في قوله قد علمنا ان كذب من كذب في قوله قد
 بان كذا في قوله كذبت واحدة الملة تثبت الملة في كذب الملة في قوله
 حبه الى ان يصدق قلبه في كذب الملة في قوله قد علمنا ان كذب من كذب
 ما كذب ولقد علمنا ان كذب في قوله قد علمنا ان كذب من كذب في قوله قد
 منها كذا في قوله لا يصدق في كذب من كذب في قوله قد علمنا ان كذب من كذب
 الاصول الاسنوية جعل من قوله قد علمنا ان كذب من كذب في قوله قد
 ما اذا قال ان لم يصدق في كذب من كذب في قوله قد علمنا ان كذب من كذب
 طلق ولم يصدق من كذب في قوله قد علمنا ان كذب من كذب في قوله قد
 لا يصدق من كذب في قوله قد علمنا ان كذب من كذب في قوله قد
 ما قال الاسنوية لوقول الملة من كذب في قوله قد علمنا ان كذب من كذب
 والبلد في طلق فذلك واحد من كذب من كذب في قوله قد علمنا ان كذب من كذب

[illegible]

3

نزهة السعد لك خبار على العدة والسلام بالمعربة
 فسوطا لعدالة والبرق والدرد أنها ما حرفة ومرب
 السعة قيا كالأول وقيل سوطا على القوال بالأسق
 وفي الزمان على كسوة السوط عن كرام فسوطا
 والعدا رابع لحق العباد وفي الزمان يوم دون ونفسا
 الكبروت على التي فانه ليزها السعة بقدران نكت ولا
 ما على نعتين ودة وكذا السعة لزوم سوطا السعة عني
 نعتي السعة ولا يمتد على بقدر الطال على الذي لا حبر
 جناة عن بزمه الراس على السعة وفيه ولا يمتد على
 عدم الفرقه وكذا على النقص بزمه والحد وكذا السعة
 فلما ردت بين الزعم وغيره الزمان على السعة على
 خلا فاما وما حصة حق البذر ليس على الزمان على
 فيقول في خبر ما بين من غير السعة وأعدا ولا يمتد
 اذا علمت في السعة عن فروع ذكر في السعة السعة
 لولا البصير ليز خرا وأعدا سعة ما رة فزال على
 السعة في ذلك جارية رحل بعضي على السعة وسعة
 الاخذ والاسم على الزمان على السعة في الزمان على
 وان فاش المرات صارت بها السعة فاش السعة
 ولا على السعة لا على السعة بأنه على السعة في السعة
 الزمان السعة لانه سعة في السعة سعة في السعة
 لا يمتد على السعة على السعة على السعة لا يمتد
 وان على السعة فاش السعة في السعة في السعة
 نعتي السعة لا على السعة ولا يمتد على السعة

وهذا جواب الحكم والاما احتياطا فانه يتيقن بان الترخيص غير ملزم
بنوع افعال المصدق ومنها الاضرار والامتناع فانه يقتضي اضرارا كما
لو تخذوا من يد بني سبيع هذه الامور المشروعة او دواؤها او اضرار غير
صحيح لامتناع عنه وقوله والارض للملأة سورة يونس وان كان يترتب
على ما بيننا من فعل كل واحد اذا اصابته بئامه او جسدنا او قدسنا
على ان ذكرنا في المواقف من ماله او اماننا لم يعلم الا ان خبر المصدق
عليه وتامة في شرح القضية ومنها اضرار الطبيب بالناس فان استقال
لما يقصر فانه لا يعقد على جوعه ولباحه لا يتيقن فيكون المسمى
فيتميمه ونحن ان حكم ربه كما يصابي ومن اضرار الكافر لا يخل طلاقا
فالمراد بان كفاية المصادرة وان وقع عنه حدث الا ان
في الجاسة يصح اقراره بالتيقن وقال المصنف يومه العار به جلا
خيل الناس من اجل الطمام ومن يحكم بما فيهم ابناء الجاهل فله ان
واحق اليه والادنى الزمة للمالك كالمصدق ومنها اضرار المصدق
والخلفاء المجاز فان حكم ذلك حكم افعال الكافر كما عرفت وان العام
مسئلا اذ قد تفرج المصنف والقول في المصنف من هذا الوجه ان حكم
وهل يختار المصنفين تساوي المصدقين والمراجعين فكذلك
والصناعات فترجح الاكثر وتامة في التبرير عليه وقوعه وان اذا
قامت بغيره فمعيه كل من الحقوق وتعارف المصنف والتدليل على ذلك
فانه يعدم المصلحة ومنها ان اقرى اذ اعان المصنف والقيل على المصنف
في حقه ردوايته مسئلة المصنف المصنف المصنف والمصنف
فما اذا استدرك ان المصنف المصنف فانه اذا اقره المصنف او اضراره
لم يترتب ما فاعل القيل لان البينة ما يترتب على ما يترتب الحكم
فذلكم العاقل الامانة لا يترتب التوبة وحققا في شرح الوفاية

اذ انما ينبغي لعلنا اعدا ان لم يقع اليه عليه واخره في ذلك
 صا الحوا اليه ان كان لكم لا يجوز ان يثبت العلم لا سيما في غير
 ان الشهود متفان في مال المراد بالمراد في ذلك وفي ذلك في لغة
 من جرحه بسلته جرحا عليه ونقصه وجرحت الشاهد في ذلك
 فيه ما لا يجزى له في ان الاعيان وفي ذلك في الاعيان في ذلك
 قال في مقتضى التباين في ذلك في الاعيان في ذلك في لغة
 نقض وقع في حرمه بغيره في ذلك في الاعيان في ذلك في لغة
 الصلة والسلام قال في ذلك في الاعيان في ذلك في لغة
 لا يضره بمقتضى التباين في ذلك في الاعيان في ذلك في لغة
 انتهى قال في مقتضى التباين في ذلك في الاعيان في ذلك في لغة
 العادة اذ انما هو علما كجرحه في التباين في ذلك في لغة
 فيسنة في ذلك في جرحه في التباين في ذلك في لغة
 بولحة الرواية وبالنسبة في التباين في ذلك في لغة
 بولحده ما يراه في التباين في ذلك في لغة
 في التباين في ذلك في الاعيان في ذلك في لغة
 وهذا في ذلك في التباين في ذلك في لغة
 ذلك في ذلك في التباين في ذلك في لغة
 شيئا وادعى في ذلك في التباين في ذلك في لغة
 يكون في التباين في ذلك في لغة
 ادعى في ذلك في التباين في ذلك في لغة
 حقوق العاد بخلافه في ذلك في لغة
 وفي مقتضى التباين في ذلك في لغة
 القبة في ذلك في لغة

اعلم فان قلت انجزه اذا
٥

عندنا في المعين كما في الخطيب وغيره من المتقدمين ومنه ما في المتن
 المذكور عن لا يرفع القاضى لغيره من الاختصاص وما في المتن من ان
 اشترط منه وهو السلم المجرى المدفوع وانكر السلم او غير ذلك قوله
 "لعل" فانه اذا اخذ القاضي عدله بالقبول بحسب مقتضى قوله
 ومنه الرسالة التي الى المذنب ومنها ما في قول واصلى ثابث العيص
 الذي يختلف فيه المايه وقرئ في رواية الصحيح رواية اخرى
 واهم اعلم مسندنا اذا ذكرنا اصل النزاع بان حكم بالنقض سقط ذلك
 للعلم بكونه صحيحا ولا معين كذا في التقييد في البدع مسندنا اذا انكر
 الاصل رواية النزاع فانه تكذيبا لم يعمله امتا فان احدهما كاذب
 فنكون قادرا على ما على هذا لانها اصل ولا تستلزم الشك
 وان لم يكن تكذيبا فانه كذا على وجهه من جهة عدمه
 لا يفي على ما عرجا من اختلافهم في القاضى نعم البنية حكمه ولم يذكر
 قال ابو يوسف رحمه الله لا يشترط في المجرى من ان اذ اقبل في ذلك
 فخرج منها في البنية حكمه فانه لا يتركها او غيرها في غير
 ون يخصص الى القول لا في شئ غلط ولم يذكر فيها قوله لا ي
 فتحة ان ابي حنيفة كان الميشت ومنها انظر في اصل كائن
 في كتب النزاع وفي شرحه الداه للكتاب لا يخلو اعقد دوافيد
 محمد مع قصر جميع في الاصول بان تكذيبه في الاصل سقط الورد
 اذا كان صحيحا والبيان المذكور في الكتاب غير عن ابي يوسف
 من قول المتن على ما يعرف في هذا الموضع فليكن لا يبا على انه
 رواية لا يرفع جميع على الاصح والآخرين لم يزلوا يابسون في
 بعد قديم مقدمه فانه يغاية البصير من البحث الكلام لا يوافق
 يتوقع عن محمد بن زياد كذا با عنه فصفه محمد هذا الكتاب في الجراح

المصنف

الصغير اسند عن ابي يوسف في الجراح فلما خرج على ابي يوسف
 استحسنه وقال سقط الوعيد عليه كاسا في صلاة وفي رواية اخرى
 بلغ ذلك محمد بن الحسن بن ابي يحيى في مسابله في شرحه في
 الصغير انتهى فلم يذكروا ذلك المصنف في شرحه من غير ان
 في الروايتين واحدا في الخبرين في رواية قضاة اليرموك وهو قوله في
 وابي حنيفة على رواية محمد بن القاسم عن محمد بن القاسم في قوله
 وعنه محمد بن قضاة الاولين في غير ذلك في شرحه في رفعه عند
 في الرواية وقولنا ان ابي يوسف هذه الرواية وقالا به في
 الجراح ان يرفع قضاة كعين في عدمه ويخرج عن روايته انتهى في شرحه
 قوله بعد في شرحه في الجراح في وقت الظهور قال ابو حنيفة
 رويت كذا حتى يخل وقت الظهور ومنها المسمى من القاضى اعني
 ثم اجاز ذلك البصير فكذا الحق قال انما رويت كذا في مسندنا في
 ودعه على ابو محمد في ظاهره ان كان كذا في الجراح في
 انما رويت ابو محمد في ظاهره ان كان لا يرفعها في شرحه في
 عبيد بن ابي حنيفة في قوله ما في نسخة احمد بن محمد بن ابي عبد الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله في رواية ابو يوسف رحمه الله في
 كذا في الجراح في قوله ما في نسخة احمد بن محمد بن ابي عبد الله
 عدا ولما روي في الحديث ان محمد بن ابي حنيفة في قوله ما في
 نفسه في الحديث في الاول في قوله ما في نسخة احمد بن محمد بن ابي عبد الله
 العبدان ثبت كذا في نسخة احمد بن محمد بن ابي عبد الله في قوله ما في
 العلانية فقال ابو حنيفة في نسخة احمد بن محمد بن ابي عبد الله في قوله ما في
 بوجه وقالا في نسخة احمد بن محمد بن ابي عبد الله في قوله ما في
 وذكرنا في شرحه في الجراح في قوله ما في نسخة احمد بن محمد بن ابي عبد الله

عن الحق انتهى ولهذا وقع الاشكال لتصريحها بما ظهر الرواية
 كانه لقبها بالسماع عن الحق لا بل مقلد في حق فقد اعتد بها
 المتأخر انتهى مسئلة اذا تعارض الخبر الواحد والقياس على الجمع
 قدم الخبر مطلقا عند اكثر وفي القياس كذا في تحرير الكمال في المنابر
 الراوي ان عرف بالقدوم والتقدم في الاجتهاد كالخلفاء الكبار
 العباد له كاحدية خبر تركبه القياس خلافا لما ذكره في تعريف القياس
 دون القياس كذا في خبره ان وافق حجية القياس عليه ونحو القياس
 لم يترك الا بالضرورة والابتن كذا لا يسبحه ومن استأدب الراي
 يترك ويعمل بالقياس انتهى اذا علمت ذلك المسئلة نزع من مسئلة
 المراء على الجمع بين في ضربها بالضرورة كذا في تعريف
 المشتري انما نزع الذين فان باهر برح رحمة الله تعالى عنده روي ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصح الا بالبر والعنف من اتباعه بعد
 فروع من النظر من بعد ان يجعلها ان يميزها مسكها وان يخطئها رها
 وصاحبه من فانه يخالف القياس من حيث ان القياس في مثل مقدار
 بالمثل وفيما في مثل المقدرة بالقيمة فاما يجب التفرقة بين القياس
 منها اختلاف الناس في حكم البطالة فزعموا في الشافعي رحمة الله
 تعالى ان لا يردوها ويرد معها صاحبها ان كان الذين هاء في علمه
 لعدم الحديث وذهب ابى ولي وابي يعقوب رحمة الله تعالى الى ان يرد
 قيمة الذين وذهب ابي حنيفة رحمة الله تعالى الى ان يردوها ولكن يجمع على
 اتباع بايها ويسكن كذا في شرح المنابر لا يترك فيها انما عاين
 على ما عرفت رحمة الله تعالى عنهما في ما بينه وبين انما يتركها في ما بينه
 يفتي بها اهله فقال كيف يصح هذا وقد قال ما لا يردونها وانهم
 اخرى انما انما يردونها من رحمة الله تعالى عنهما عليه رحمة الله تعالى

النار

النار من رجل خذانة فليترفع فقال السامع ضابطا للشيخين بالبرهان
 الوجه جرحا بعد ان يابسه كذا في الحق مسند الحكم المعارض ومن قبل
 الحسين على السوا في حكمين متعارضين في قول واحد خذانة واحدة بين
 اثنين للصبر في السنة كان لا يولد ليست في كتابه من سنين ثم انما
 وقال الصواب روي ان الله تعالى علم على المترفع في ان لم يكن عند نوره
 الصبر يحرق في الوصول اذا تقرر له ذلك علم بها ضابطا للمسئلة
 فروع عنها من الجمل فانما ذكرها عن ابن ابي شيبة في خبره في كذا في
 طهارة علم الزوج وانما كذا في القياس الادلة فيظهر ويحسن
 وليفتي به طاهرة من القبول لا يرد احد ولا يرد احد
 الفتى لا يرد من رايه الذي ابعلا كان على ما كان مسئلة
 وقع التعارض بين قول الصواب والقياس لم يسقطا بالتعارض
 لا من حكم جعلنا بالناسخ فيمنع من جرحي في النسب ولان القول
 بالتعارض هنا يجب العمل لا يدل فكان العمل بالبرهان ضابطا
 وهو جرحا للصبر في السنة كان لا يولد ليست في كتابه من سنين ثم انما
 سألنا انما انما لم يولد في قول طهارة من جرحي في الشرف في قوله
 لان التراب خذانة في الجرح في الشرف وفي السابح والسمعة
 النجاسة والنية يحرق حلال الاضطرار بان لم يجد حلال الاضطرار
 الخلف دون حاله الاختيار لان الصبر في السنة كان لا يولد ليست في كتابه من سنين ثم انما
 لا يجوز التفرقة في المزاج عند الفتنة المعقبة بعينها في جرحا ومنها
 حكم القويين حاله وجرح حاله خذانة كذا في خبره في كذا في
 ومنها خذانة في الوقت اوله لا يستعمل الا في قوله لا يولد ليست في كتابه من سنين ثم انما
 لان الفتنة في الجرح في السنة كان لا يولد ليست في كتابه من سنين ثم انما
 لا يفتي حكم الجمع في تليده على الصواب في السنة كان لا يولد ليست في كتابه من سنين ثم انما

لوجوده في مكان ما طعون بان ذلك الاول والآخر
 الثاني على ايضا لثبت ذلك بتلخيص جبري لهما سواد في جميع
 ابن الساعات وجرم ان الحاج في حكمه لا الاتفاق قاله سكتي بعد
 وهو له العلم والحق والحد قبل تليفه اليها هل ثبت حكم بالنسبة
 اليها قالوا نعم لانها لا يثبت اذا علمت كغيره من زوجه علمه
 الاسوي في ترميزه ان كل من لم يلقه لوجه وكان على دين على
 يقتضيه فيه وجها مسبيا على الفاعلة انهم ولما علمت انهم
 ان يقتضيه لانه في العلم يقتضيه عندنا فواجب ترميزه على ذلك
 من الفاعلة عندنا وفيها كذا الكيل لغيره وان لم يترجمه فانه
 مغرور ولا تتخذ تعرفاته وفيها تعرفاته الفاعلة بعد ذلك فلو لم
 اليه فانه كذا كيل عندنا وفيها جبر على دين لوجه لم يصبه في ذلك
 الى جبره وكله بدفع لخال الى الطالب ان كان كذا علم الطالب
 وعلى الدين من الدين يقتضيه الوجه وان لم يعلم بذلك يقتضيه كذا جبر
 دفعه على كذا جبر يقتضيه الفاعلة على الموضع ثم انما جبره في ارتقاء
 والعياء باه فانه يقتضيه كذا جبره في ذلك الطالب يقتضيه كذا جبره
 في كذا ان كذا كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 ثم الكيل ضامنا وان لم يعلم الكيل كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 وفيه على كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 فضا على كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 حاله لم يقتضيه علم الناس لم يعلمه في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 جبره على كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 صاحب باواه الزكاة عن صاحبه فلي اعلم انما نفسه في صاحبه
 ضحي الثاني ما دى عن صاحبه علم الثاني باذنه او بعد عن صاحبه لم

يعلم

يعلم في قول الجرح وتلاصحا به اذ لم يعلم لم يقتضيه ذكره في
 هذا وى قاضي خاتمي وفيه الثاني العلم اذا علمه بغيره في مقتضى
 وقوله الثاني من قوله ان مقتضى جبري لم يعلم ان يقتضيه جبري لم يعلم
 الفاعلة فانهم يقتضونه فسا وان لم يعلم ذلك وقوله في مقتضى
 فليعلم كذا ذكره كذا علمه انما كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 الثاني لان هذا ما يشكل على الثاني سلة الزيادة على الترتيب
 عندنا في الثاني جبره فلهذا اول سلة في قوله في كذا جبره في كذا جبره
 الفاعلة في الثاني في مقتضى جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 ان الثاني ليس في تمام الحق في الكبر في الزيادة في مقتضى جبره في كذا جبره
 شرط في رتبة الكفاية جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 الراجح الغرم والافتقار لعدا واصطفا انما جبره في كذا جبره
 ان سيدنا انما على الله عليه وسلم على كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 الكتاب في مقتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مقتضى المستنبط
 منها انما جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 وفيه وجوبه في مقتضى جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 على المحقق وفيه عدم جواز جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 توظيف كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 مستنبط من قوله تعالى ولما جاءهم بعدي وبعيد الكبر في كذا جبره
 الله تعالى في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 لانه في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 الحلة والمستقدم له في مقتضى جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 على الثاني في مقتضى جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره
 عن التابعين وقدم في مقتضى جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره

في مقتضى جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره في كذا جبره

على قبل الفرح وادى يوسف فيجوز قضاؤه ولا يبيع وفي الفرائض عن
 ابي سعيد لا ينفذ القضاء به فاختلفت الرواية بما في سبيل قاله
 علي بن ابي حمزة عن الحسن بن المسائبة ينطبق على ان الإجماع المشاهير فيه
 المذاهب المتقدم عنده محمد وعبد الواح وادى سبيل لا يبيع حتى اختلفت
 العهدة في جواز بيعها نعم في الجواز وعرض على منعه ثم اجماع ان يبيع
 على عدم جواز بيعها وكذا قضا الفقيه برع على خلافه اجماع عنده
 فيبطل الثاني ولكل قال القاضي ابو زيد في التوقيف لم يحد روى
 عنهم جميعا ان القضاء ببيع ام الولد لا يجزئ ان في بيع القدر وكما
 اذا انكر كونه العودتين من المزان قبل كونه لان الإجماع المتأخر
 يرفع الخلاف المتقدم فيلزم يكفر لانه في ارتجاع الخلاف وبقا
 الاجماع خلا فابن ابي عمير في المثلثة ربههم الله تعالى على ما في
 فله جعل الاجماع على كونه ما منه قول يكفر لا يبيع رجوع ابي ابي
 ربيعة الله تعالى عنه قاله العا لاجماع فان قلت رجوع القائل في قوله
 لا يبيع بل لا يكره في جعل الاجماع قلنا جرحه بانه ذكر انما
 لا قامت قواها لمخالفة الناس يا ما كالم يكذب بعضهم القاعه لحد
 فحصل الاجماع وروى في قال في المالكين لاني حصة ما عود
 وهذا دل على انه نفي الله عنه نفي على النكاح ولا عبرة بالنظر
 البين خطأ وه فحصل الاجماع على انهما قران فكفر المتكلم في
 كذا في الجواز بغيره الاجماع السكوني معتد عندنا وهو شمس
 البعض سكوت الباقيين قال في النكاح في كذا الاجماع يوعا
 غير نصيب الكل او شر وعلم في الفعل فيها كما في بابه ورحمة
 تنصيص له عود سكوت الباقيين وكذا في الفعل فيها كما في
 بابه وقا لبعضهم ويكنى عن كذا في جرحه لانه لا يبين

نصيب

تنصيب الكل اذا عرفت ذلك المسئلة فروع منه سكوت الكبر عند
 الاستمرار وانه سكوتها عند كونه الجواز للمعروف وانه سكوت
 المالك عند نفي الوجوب له والمقتضى على الذي يجهل في البيع
 ولو فاسدا اذا قبضه المشتري من اهل الباع فكذلك سقطت
 الحصة الباع فيها اذا استمر عليه بغيره كونه فكذلك اذا فاسد
 غير الاول وفيها الصبي والشراى ابيع بر من وليه فكذلك ان
 اذ ناله وفيها الشراى الجواز اذا اراد العبد ببيع من شراى فكذلك
 سقط خياره ومنه سبيل فاسد اياه ببيع فكذلك بغير
 في واحدة بالقيمه ومنها اذا سكوت الاب لم ينعنا لمرء الممتنية
 لزمه في ينطبق بعدد منها السكوت عقبة لغيره ان لا اسكن ففان
 وقلا سكا في بخص ومنها السكوت عقبة قوله رجل واطع غيره
 على ان يظن ابيع تقيده ثم كذب لاجل بيعا فافدا لم يسمع من الخ
 ثم عقدا كان فافدا ومنها انه يبيع مودا بسكونه عقبة ففصل
 ساعد عنده وهو نظيره وفيه الشراى اذا لم يلق البيع فكذلك ان
 تسلمها ومنها لم يولد الشراى ابيع فكذلك ما كانا وارثا في
 يكون وكذا بسكونه عقبة لم يسمع المتاع ومنها اذا لم يولد
 يبيع مدفوعا براهق را ففك حتى قبضه المشتري سقط
 دعواه فيه لكن شرط في نفي القدر لسقوط دعواه ان يقبض
 ويتعرف زمانا ومجاكك بخلاف السكوت عند رجوع البيع
 في الود ففصل في اذا اسكت وجاهد وان ربح بغيره
 الخلاصة من الاقرار وفيه في مذكرة في كذا النكاح للمعروف من
 قاربه وارا ايضا وفي نفي القدر واكثر ما ينعن عدم المحرم
 للمعروف وللخمس من اهل البيت ايضا الصغير اذا اراد ههنا

القياس

تخصيصه عند

ما منع ان يقع ان يعلمه

ما منع ان يقع تام العلم

ما منع ان يقع ابد الحكم

ما منع ان يقع تمامه

غير واجب الجدل فبلغت بكرا فسكت ساعة بطل فيها راد وفي
 الجنبى ومنها ما في المحيط من زوج رجل بغير امر فنهاه القوم
 وقبل التهمة فهو راد لان قول التهمة دليل الجحان وانه علم
 الكتاب الرابع القياس هو التقدير والمساواة تحت المثل في العمل
 اي عدم تضاده وقولا لا يمتحى بالاشياء الى اقسامه وتقسيمه
 بعلى التقين معنى القياس كقولهم قاس الشيء بالشيء وهذا الشرع
 مساواة الفرع الاصل في عمله مسألة اختلافه في تخصيص
 العلة فقال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز تخصيص العلة وهو
 الصحيح اذا علمت ذلك في القول الاول قالوا لا يجوز تخصيص العلة
 يمنع ان يقع العلم وهو حجية المبيع ثم يقع بيع العلة ومنها
 ما منع ان يقع تمام العلم كبيع مال العبد ومنها ما منع ابد الحكم في
 خيار الشوط ومنها ما منع تمامه خيار الروية الشئ ومنها
 ما منع ان يقع لزمه خيار القيب واما على القول الصحيح من ان
 لا يجوز تخصيصه فلا يمنع ان اعملا في كل موضع منه فلهذا
 هو لعدم العلم بفلف المالك مع شرط الخيار انما هو لعدم العلم
 لانها البطلان بخياره وقامت تحت اصول مسألة القياس
 لا يجري في القيد يعني اذا وضع لفظ مسمى مخصوص باعتبار
 معنى يوجد غيره لا يمنع ان ينطق ذلك اللفظ على ذلك المعنى
 حقيقة سواء كان في لغة قديمة او شرعية او عرفية او ادعيت ذلك
 فالمسألة فرعية ومنها ان لا يطلق على غير العقار كالكفا
 عندنا في قوله لا يمتنع القيد لا يمتنع انما هو ان لا يمتنع
 اللطافة من ان يقع على حكم الزنا لا من حكم شرعي بل من ان لا يمتنع
 اسم المار في النباشي باعتبار ان كل واحد منهما اعمد الى الميراث
 الحقيق

الحقيقة بل ان القيد بالاجماع لا يجب بدونه فاسم الرتبة وادعاه المار فيه
 بمعنى ان الرتبة اسم لا يخلع على وجه بارق على صاحبه فاما
 لا يتصور في الكيف لان صاحبه ميت فكيف يبارق عند موته
 القياس الشرعي لا يثبت بالاسم بل بالثبوت فاقطع سنن من
 القياس الا يكون الاصل معلوم غير من القياس فاقطع سنن من
 فلهذا مسألة فرعية ان لا يقع الحكم من ان لا يقع في القطر
 الحكم ومنها انه يجوز ان يقع الحكم في النسخ ايضا او عذرها
 دونه عذره لان النسخ يقع في الاصل بل هو اختياره من كون
 الاصل للثبوت لا من هو الذي وجب الاصل في قوله اعمد الصفة
 والسلام الى صاحب الحق لا من هو الذي وجب الاصل في
 قوله علم الصفة والسلام فاما العلم هو سقاء عذره
 الفرع وهو العلم بالحق والحكم لا من هو الذي وجب العلم
 مسألة شرط القياس ان لا يكون في فرع حكم الاصل مقرر في
 والا لثبوت حكم الفرع بل هو ذلك كمال واعني عند فرعية
 ان لا نقول ان شرط العلم هو ان يقع على القيد لا من شرط
 القيد متاخر عن القيد وانه من شرطه مستند مستحق
 وهو بقا ما كان على ما كان له حجة موجبة عند هذا لثبوت
 ربحا للعلم عنه او علمه عند علمه فرعية من ان لا يقع
 من الدار وطلب العلم من كذا من كذا من كذا من كذا
 العلم لزم فيه وقيل لا يمتنع ان لا يمتنع ان لا يمتنع
 فالقول في الشرع ووثقت لعمدة ديمية تقوى عند
 لما في يد ابن السليم من يد ابن السليم في يد ابن السليم
 فلهذا العلم هو حجة عندنا في قوله راد انما هو

ادم فعلم ان الاربع فانت حرم نفسك قالوا فلو اني اولى بهما
 بعين نفسي ان العبد يمتد اسفعا فقالوا اني اول بهما
 ففعل يصحح للارام على الوفا ومنه جواز زوجة ان لم تزل
 الاربع فانت طالق ففى اليوم فغلبنا قالوا ولرب
 ولا يقع الطلاق وان كان الظاهر فيها لها ذكر بيوت
 ومنه ان الطلاق لا يوثق من احد من اقرابه قالوا ففى ذلك يوثق
 ان يباهى الى ذلك الوقت حيث يخطب الجال ويخرج من حيث
 كسحت فكون فانه يحى في المرات فى حق الزوج من المرات
 فذلك زوجة الحق هو توت وقالت ان هذا سبب بعينه قالوا
 ايم وقالت فى القول فلو انك ادم حادث والاصل فى الحديث
 ان تقاضا في ارب واقفا واوتة واقفا ما بعد العتق ففى
 وجران سبيل الحان ثاب فى الحال فثبت فانه يحى
 الجال كانه على الظاهر وهذا الظاهر بعينه الوفا وما ذكره
 يعنى ان يخطف والظاهر يصح الاحتفاظ بعينه للام ومنه
 اذا عينا فتمتد بينه بالحق والارام ففى اربا كانت
 حله فانه الجرح والادى ملكا للخطبة وتعدى الى اربا
 قال هذا حله وتعدى الى اربا من اجل الجرح وكذا لو
 له كاله وتعدى الى اربا من اجل الجرح وتعدى الى اربا
 ولا علم ان فى الحال المرأة اول او اشدوا التبع من هذا
 ولا يدري انه في ملكه فلو انه تبع النافع والملك الى اربا
 والشاهد ان هذا شاذة الحال ومنه اذا عتق من اسوة
 وشهرو النكاح على البدين لا يقبل حتى يشهدوا منه ومنه
 عليها حبسها ومنه يجوز الحال ان يعبا الظاهر فلو نزع

[illegible]

مجلس
عزير في الطريق

اخذوا فلجاما ايضا اربعة شهد واعلى رجل بالان في نفسه الى
بجله مائة جلد ولم يعمل للبدن شيئا هذا ان يحسن في القياس
يرحم وهو قاسما وفي الكسح لا يرحم وبالقيا ما يخذل في الضاحك
الرجل بمنزلة كبد رجلا بالقتل عند مجرته ثلثا وعمره ثلث
وعند يوسن يكون رجلا وهو قاس وبالقيا يخذل في الزيادة
رجل ابن معوية ولما ولدته استولها بالقتل فاستوى الاب
وله ولد ابن معوية وبالقيا في القياس بين الزلايل وفي الكسح بين لابن
وبالقيا يخذل الزيادة رجل ضربة في طرف السليم فوته
في بارجل وتلق باخره تعلق الاخر باخر فموا جميعا فاقوا فوجدوا
في اليد بعضهم مولى فان حاز اليد بعضهم دية الاول وبعض
الاول دية الثاني وبعض الثاني دية الثالث ويكون كذلك في العلم
قياسا وبأخذ وقول الحسن دية الاول تكون الثلثة على ما
البيع وثله على الاوسط لانه جرمنا على ثلثة هدران
الاول هو الذي جرمنا على نفسه ودية الثاني نصفان
عرب نصفه على الاول ودية الثالث الجنا على الثاني فله
او عديده الجرماني قال ابو بكر الرازي قاله بنون في رجم
ثلاثا في القياس قوله محمد رحمه الله تعالى في الزيادة او كذا
اذا وكل مستان بالانصاع ثم التلويح بذكر ضرب وفي وكبل
في الامركلام والموصل جرم على فبطلت اليك قياسا ولا
تقبل كسحا نانا وبالقيا سخذ وكمان الكيل صول على السيل
قال الامام نعم الذي رحمه الله تعالى في ما سأل منها في كتاب
الحبيب لو وهب رجل ثوبا ودرام جلة ففنى الوجه لولا
اخذها عن الاخر لم يجر ولو كان وجهها في عقيق جاز قيا

وبه

وبه اخذ ومنها في كتاب الحيات ان العبد الذي سجد للمولى نصفه
اذا استقر من مولاه عبد لم يجز القياس الا في عصبه وبه
اخذ وفي الكسح عجزه الكسح من صان للفرز وبالقيا
ايضا اذا سرق الكسح من رجل ولزله الرجل في على الحيات
ثم عجز الحيات وطالب السروق منه دية فيسج فيه ثمانية يقطع
قياسا لانه للزور منه ليس بالمرقة بل ماله يجر ولم يذكر
الكسح من في السرقه لوسر عجزه بعقل قطع عجزه
ومجره ماله ثلثا قياسا وبه اخذ وعذبه في عجزه لا يقطع
ومنه في السرقه ايضا ان الكيل بالسيل اذا عطل او ارا او روج
او ارجوا قال واحتمل به علي بن محمد في الكسح قياسا وهو قوله
ومجره ماله ثلثا ولا يصح عذبه في عجزه ماله ثلثا ومنه
في الدية لوجر رجل يجر في طريق السليم ثم جاز اخره عجزه
طاعة ثم وقع فيها انسان ومات عن الدية قياسا وبه اخذ
سحقا ان بعض الكسح لاقى لفرزهما والقيا فوق ثلثة
كالباغ والباغ كواضع للجرم الذي فيها منه في اخره كسح
الكيل في جاز الزيادة اذ اقبل الارض الاخر ومنه من الكسح في
الاجر منه ثلث الدية وفي في بعض الاثر الجرم يجرع في عجزه
لكن قياسا واخذ في ثلثه انس في لفرزها ودية هو ثلثه
بدل انس في شجيرة يجلد واصطاح الصادق في الفقه فيهم
حكم في ثلثي سخذ طاعة لا يجز انهما عجزه في عجزه لفرز
والدم والامر عجزه فقل مطلقا في عجزه في عجزه ثلثه ودية
بأذن غاص في الزور ثم مطلقا عذبه واخذ في لفرزها
بل كسح الكسح مع العلم بوزن قال اخذ في لفرزها عجزه

من قال رفع المقديس ومنهم من قف في مطلقا قبل الترفع
الحاضر ون الغالب وفي تمثيل الوصول للاسوي الخنازير
مطلقا وان ذلك ما وقع من صهيون وليس غلنا لاحتفاظ وذكرنا
واحدة السبعين ايضا واختار الامام جازم مطلقا انما الاربع
فتقل عن الاكثر في اتمق الوارد في حق الغالبين وتوزن في جهة النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يجز له من كتابه والله اعلم
اذ علمت ذلك يتفرع على المسئلة جواز الاجتهاد في الفروع مع
القدرة على التوسيع ونحو ذلك من الالخذ بالنقض مطلقا في مكان
القطع قالوا في ذلك ما لا ادري جواز الاجتهاد به من قبض
بعضها وهي على ما في البحر مثلا الثانية جواز ايضا في اوقات
الصدقة مع امكان الصبر اليقين الثالثة جواز في الصوم ايضا
والاصح في الجميع كما قاله في حقها قوله اربعة اماكن في قبض علم
وابتداء عليه وقت الصلاة وقدر على الخروج منه لوجه النقص في
وجوبه وجزا احصاها في شرحه للذهب انه لا يجب له اجتهاد
لما عساه اذا لم يكن في المسجد وامكنه التعرف على عين الكعبة في
الجبته وطسرها وان لم يجز له الاجتهاد كما جزم به في حقها
السابعة السابقة السادسة قاض الحاجة في العمارة لا يستقبل
القبول ولا يستمر بارها فاذا امكنه اللبس قربت معدته لئلا يرسل
بجمله تركه وقضا الحاجة في القضاء كما جزم به في القبلة لم يخرج
فيها نفل وبطلانها يخرج عن نظير من الما وقد يفرق ما علق به
هناك وهو ان عرضا صحيحا في لغة الما والى لا تنفع بالمال الا
في المستقبل وتدينه لان المكان المستقر الذي يرميه تدفق
عليه اتيانه لبعدها وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم السابعة اذا

روى حديث الغالبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل به ثم بعد
بقره سوله فيه وجهان لا يعتد بهما احكاما ورد في الروايات
كلها في كتاب واحد فانهم اقدرة على التيقن والثاني لانه
لو لم يكن السؤال اذا حضر كانت البصر جنة الغالب قبل ما ورد في
والصحيح عندنا ان الخطيب ان دل على نقضه لم يلزمه والله اعلم
ترخصه لانه لما اذا ظهر بحيث يتعلق بالاحكام فان كان لا يفسد
المعلقين لم يلزمه السؤال عنه ولا من الجنبه لزمه كونه
في جهتها ذكره ايضا الماورود والروايات فانها لا يفسد
السنة ان يرد هذا اذا ثبت عنها ولا يلزمه رايها اذا لم يسأل
الان يجد لنا على خلافه في السابعة قالوا في الروايات لا يجب
عليه اضيقه ان يبين عن البر عند توجهه بل يجب على المسيح
والتيه قادو فوقف امام النبي وراى منه حيث ايضا ففقه حواجة
من استقرت عليه القبلة يخبر ان يخرج عن تعرف القبلة فيلزم
الفرق وهو في الجمل المتصل بالقبلة فبدا بالفرق في الفرق الثانية
لان لو قدر ان يعرف القبلة بالسؤال عن فعل ذلك لزمه الخروج
لا يجوز له الخروج لانه لا يستحب ارفقه لكونه لا يزل ولا رايه في
يلزم له ومن خبره فلا يصح له الا في مع امكان الاعمال في البحر
وخبر قاضي البحر لانه اذا كان في الغفارة والسماع عليه ولعلم
بالاستدلال بالخير على التبدل لا يجوز له الخروج لانه لا يفسد في
فله ان يحمل الفرق في بعض الاماكن لا يستقبل بانقطاع العلم وقيل
الظلام وقيل ان كان ذكره السبي في قوله قالوا طعن
الاستقبال ففصل ما اذا كان عليه بالبدنية بان لا يخرج سواكم بقره
من يسأل فضلي بالخروج ثم بين انه اضطر وروى عن محمد انه لا حاجة

وكان الراوي يقول لمزمز الاعانة ولانه يتعين بالحق اذا كان
 بكلمة والمزمز والاول احسن كذا في الظهور وفي الحق ان
 اذا اصل رتبة الاجزاء في جوارجل وسواه واقامه في القبله و
 اقتدى به ان وجد لا يمتنع وقت الاستماع من يسأل منه لا يمتنع
 صلاة الامام ولا يجوز صلاة للمعتدي انتهى **اداس** **دك**
 ظهر لك ان الاجتهاد مع الثنتين من الفقهاء يجوز والله اعلم وكثير من
 فروع احكامها يشهد بذلك في خصوصه الغناوى وما في
 المسالخ بان اختلط مسالخ الزكية بمسالخ اللينة وليس هناك
 علامة تميز وهذا اختلط مجاوزة بقى ان كانت القبله للذكاة
 وان كانت القبله للبيعة واستويا لا يفرق الا عند المنع وان
 اختلط وكذلك البيعة بالزيت ويمن وصار اختلط مما حجة
 لم يكل الا عند الضرورة ويباح لك الاستسباح ان كان الزيت
 غالبا وان كان الاوك غالبا لا يجوز الاستسباح بحال واذا جاز
 الشياح الطاهر بالثياب الخشنة في السزك لا لا في رطال
 موقية وان لم يكن تحرى بكل حال مسد القولى يحرى لاجتهاد
 هو الحق اذا اقرت هذا فى فريه جواز اجتهاد الزجر فى الامور
 دون جزم مسد المختار جواز تقليد اليك كافي القزى او عنت
 ذنن فروع صحة تقليد الامام الاعظم وغيره غاية الاجتهاد
 بعد موته ومنها نقاد احكام معتد بهم بشرا مسد قضاء غير
 الجهم بمنزله غير تحريه لا ينقل غيره يقبل بشرائط الراوى ان
 كان مطلعا على ما فيه اهله واجاز والا اذا علمت ذلك
 فمن فروع جواز الاعتقاد على ما خرج ائمة العقوى من كلام
 الامام الاعظم ان يجمع رحمه الله ومنها نقاد على المخالف فلا

سوغ

يسوغ لنفسه سلكا لا يمتنع حكم اجتهادهم ان لم يخالف
 ما ذكره والاعتق اذا علمت ذلك فليس سلكا فروع كبرية ومنها
 لوقفة بطلان خلق بعض الداء بالقرين بالبحر عن الامانة
 بيا على الصحيح ولا حاضرا وبه نكاح من زينة ايم وانه عند
 بن يوسف ومنها لوقفة بصحة نكاح ام من زينة او بنتها
 لوقفة بنكاح المدفوع ومنها لوقفة بسقوط المهر المقام ومنها لو
 قفة بعدم تاجيل العتق ومنها لوقفة بعدم صحة الرجم لغيرها
 ومنها لوقفة بعدم وقوع الثلاث على المبلع ومنها لوقفة بعدم
 وقوعها بين المرحول ومنها لوقفة بعدم وقوعه على خايف
 قتل لوقفة بعده وقوع ما زاد على الواجب ومنها لوقفة بعدم وقوع
 الثلاث بغيرها ومنها لوقفة بعدم وقوعه على الموطوءة ومنها لوقفة
 بنصف المهر ان طلق قبل الموطوءة لغيره ومنها لوقفة
 بشرط بخط ايم ومنها لوقفة في قسمه بعقل وجها لوقفة بان
 بين الزوجين بشرط الزهد ومنها لوقفة قول من زنى زنى
 حكم صبي واعبدوا كافرا او حكم بحكمه من زنى لورثه الحكم بعينه
 بيع نصيب كس من زوجة احداهما ومنها لوقفة بيع من وثق
 التسمية عامدا ومنها لوقفة ببيع المولى على الاطهر فيكف
 على الصحيح ومنها التخييل بطلان عقار لانه عقار لغو ومنها
 لوقفة بصحة ضمان المذنب ومنها لوقفة بزيان اهل الحرام
 في معلوم الاسام من المجد ومنها لوقفة على المطلقة
 ثلثة ثايجر عقد الثاينة لوقفة بعدم ذلك فى قول
 المسلم بالهارن بدر ايم ومنها لوقفة ببيع دمج بدر حنين
 يدابيد ومنها لوقفة بصحة صلاة الخمرث ومنها لوقفة بشا

لا يسوغ حكم اجتهادهم

او يوسرود تعذيب المالك و على فانه لا يجد في كبره و لو كان
 ايضا حكا كالذي في ان الامام من قدامنا على البطا اتي
 اقول ان كسرى من قومه ما اذا تجلس احد لنا في قاهره و في ضلها
 غلب على فله حله و من ههنا من قهره اخرى و ههنا فانه
 يحل عليه عادة الاجتهاد على الصحيح قال ومن لم يجد في القل
 فظلم المرفوضه الثاني اذا كانا في قهره و ههنا القياس
 في الاول و قهرها و لو اراد قضا الحاجه في حرم القياس و في
 الاجتهاد في القل حتى لا يستقبله و لا يستقبلها و اذا ههنا القياس
 و جرحه لانه كماله و ذلله و اعلم ان اصل المسئله في حرم القياس
 و جرحه و افتى بلامه في الاجتهاد و زاد في الروضه فقال ان كان
 ذلك المام لم يلزم قطعا و ان تجرد ما في حرم القياس من قهره
 لا يجوز الاجتهاد تعذيبه من بالافاق كما قال الامام في القل في القل
 القل في حرم القياس في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل
 على ان القل في حرم القياس في حرم القياس و ان قال في القل في القل
 رجلا ان القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل
 اعلم ان القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل
 باجتهاد و ان قال في القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل
 لا يجوز ان ياخذ بقولها ان القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل
 يشكل على هذا ان القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل
 اليه و لا يجوز ان ياخذ بقولها ان القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل
 ان القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل
 بان القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل
 القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل

من القل و القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل
 و هو يثبت في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل
 لعله كالمسئله و ان قال في القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل
 فقد علمنا ان القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل
 في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل في القل
 ان لا يكلف ما يكلف بالمال و ان قال في القل في القل في القل
 و ان لا يكلف بالمال و ان قال في القل في القل في القل في القل
 لا غير و ان قال في القل في القل في القل في القل في القل
 لانه لا يكلف ما يكلف بالمال و ان قال في القل في القل في القل
 و ان لا يكلف بالمال و ان قال في القل في القل في القل في القل
 الايمان و ان لم يجز له و ان قال في القل في القل في القل في القل
 على طريق القل و ان قال في القل في القل في القل في القل
 مستقره حقه و ان قال في القل في القل في القل في القل
 له طواف الايمان و ان قال في القل في القل في القل في القل
 لا يكلف القل و ان قال في القل في القل في القل في القل
 يصح عنده في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل
 بعد ان حرم و ان قال في القل في القل في القل في القل
 و ان قال في القل في القل في القل في القل في القل
 بانه بعد ان حرم القل و ان قال في القل في القل في القل في القل
 بدون حله و ان قال في القل في القل في القل في القل في القل
 لان عدم الوجوب ما كان لا يستبعد الحكم فقط و ان قال في القل
 و ان قال في القل في القل في القل في القل في القل
 انهم مستندون عن القل في حرم القياس و ان قال في القل في القل في القل

علمته كذا فليس له خروج منها انه لو قيل قريبه لا يخرج فغير
 بل يستحق لان موجب العقل يحصل سقوطا بالعلم والاعتقاد
 بعقل الصبا ايضا وان لم يثبت بطريق العقول لتصور
 في فعله مسئلة الجنون اذ عقل الدماغ تنبعت على الاقدام على
 يضاد مقتضى العقل غير منقطع في اقصاهم لكنه اذا لم ينفذ العقل
 بالعلم عند علمنا بالثبوت لا يخرج من علمهم استحقاق
 الاعتماد في الصلوات ان يزوي على يوم وليلة وفي العلم ما
 الشهرة في الزكوة باسفراف في الزكوة لا يخرج اذا علم ذلك
 فمن خروج المسئلة لا يقع طلاقه ومنه ان لا يقع عتامة
 ومنها بطلان تصرفاته من بيع وشراء وخير ودين من انما اذا
 اسفراف من مرضان ثم افاق لا يعيد العقل فلو افاق
 في جزء من الشهر لا اوزار لا يجتمع عليه القضاء ويحفظ امره
 وعن سفيان الثوري رحمه الله تعالى انه لو كان عتيقا في اول الحلة
 من رمضان فاصبح مجرنا ثم استوعب في الشهر لا يجتمع عليه القضاء
 وهو الصحيح لان الليل لا يصام فيه فدان الجنون والافاقه
 في سواء ولو افاق في يوم من رمضان في وقت النذر لم ينع
 ولو افاق بعده فالصحيح انه لا ينزله ومنها ان الزكاة تساقط
 عنه باسفراف الحول وهو الصحيح واقام ابو يوسف رحمه الله تعالى
 اكثر الحول مقام الكمال بتيسير مسند العتد وهو قوله تعالى
 في العقل فيصير صاحبه مختلط العلم بشبه بعضه فلو لم يعلم العقل
 وبعضه بفهم الخبيث وكذا اسرار امور وجب بالصحيح العقل
 في طر الهكاهم حتى لا يمنع حجة القول والفعل او علمته
 فليس له الخروج منها انه لا يجزأ طبعا نصيب فليجب عليه

ونحوه
 لا يصح
 المنع
 في

العبادات

العبادات ولا يثبت في حقه العقوبات وفي النعوم ويجوز
 لصاحبها ان يورث في النعوم ومنها انه لا يلزم على غيره لانه خارج بنسبه
 حتى في حقه لا يورثه علمه ومنها حصة السهم ومنها انه لا يورثه
 ومنها انه لا يورثه غيره عليه السلام امراته وانما الميراث ما لا يورث
 فلهذا يورث لانه شرا من غيرها وكذا لا يورث في حقه العقل مسئلة انسية
 هو عدم الاحتياط في وقت حاجة ضمنا انسية عند النكاح والسهر
 لان الثقة لا تعرف ولا يورث في الرجوع العقل لا يعرف في
 حقوق النكاح في حق حقه فلهذا عذرا في سقوطه فانما فان
 كما مع مدركه اذ اعلم اليه كمال المصلحة فلهذا يسقط التخصيص بخلاف
 سلطة في العتد او لا يصح مع ادعاء أهل الصنم سقطت
 السعيه في الذرية فان ذبح الحيوان بغير حريمه وجوز تخفيضه
 ونفيه حال البشر فنكح الفلذ عن التسمية في ذلك لا لا يقتل
 قلبه بالخوف ولا يجتمع العتد في حق العقوبات العبادات حتى لو
 اتلف حال انسانا ناسيا يجتمع عليه النكاح مسنعه النعم وورثه
 طبيعه محدث في الاصل احتيازا من هذا فلو كان صاحب
 بمانع لحواله لا يتغير عليه ولا يحصل بقاء فلو غرق العقل
 توجه الخرجين اذ كل الخصايات والاحتيايات واستقال العقل
 فالعقوبة هي على علم اعياها الروح بواسطة الروح في القوة
 تفنن في تهاجر البدن وقد خرج في الباطن باب من مثل تلك
 منة من الخلق وكما يقال في تارة الباطن كسهم العتد ونحوه فاد
 تامين الاداء اصل الرجوع حيا في الاعتقاد فلهذا لا يخرج
 ولهم من النكاح غير اذا اختلفت فليس له الخروج منها ان يخرج
 تنفيها فانه في حالة النعم تنفيها بطلان جارية في الطلاق

حب

على ذلك فليست فروعها ان لو فصل قريبه لا يحرم من ميراثه
 بل يحرم لان موجب العمل يحل السقوط بالعرف والاعتبار فيسقط
 بعض الصبا ايضا ولا نفي لحرمانه في بعض المقامات
 في فعله مسئلة الجنون انما على الميراث فثبت على الاقدم على ما
 يفاد مقتضى العقل غير منصف في القضاء لكنه اذا عيّد الحق
 بالنوم عند علمنا ان الله تعالى رضى الله تعالى عنهم استحقاق
 الامتداد في الصلوات ان يزيح في يوم وليلة وفي الصوم ما
 الشهر في الزكاة باستغراق الحول وهو لا يقع اذا عيّن ذلك
 في فروع المسئلة انه لا يقع طلاقا وعرضا انه لا يقع عتاة
 وضربا بطلاق فصرفا في سبع وشرأ وغير ذلك منها انه اذا
 استغرق شهر رمضان ثم افاق لا يجزئ عليه القضاء فلو افاق
 في جزء من الشهر لا اوفى ولا يجزئ عليه القضاء وهو ظاهر في
 وعن سئل ايم الحوائج رضى الله تعالى عنه انما لو كان معيقا في اول ليلة
 من رمضان فاصبح يومنا ثم استوعب باقي الشهر لا يجزئ له
 وهو الصحيح لان الليل لا يصام فيه ثمان الجنون والجنابة
 فيسواء ولو افاق في يوم من رمضان في وقت الله لزم القضاء
 ولو افاق بعد فالصحيح انه لا يلزمه وبها ان الزكاة تقع
 عنه باستغراق الحول وهو لا يقع او اقام ابو عبد الله رضى
 الله تعالى عنه في مقام الكمال بتيسير امته العذ وهو انه في حله
 اكثر الحول فصار صاحب حلقه في الكلام عليه في الكلام
 في العقل فيصير صاحب حلقه في الكلام عليه في الكلام
 وبعضه في الكلام الجائز وكذا اسائر المعاصي وهي الصلوات
 في كل الاحكام حتى لا يمنع من القول والعقل اذا علمت
 ان فليست فروع منها انه لا يجزئ الجلبا لصبي فليجيب عليه

وقيل ان
 لا يصح
 للمعصية

العبادات

العبادات ولا يثبت في هذه المعصيات وفي التوقيف ويجعلها
 لصاحبها كونه في القرب ومنها انه لا يلحق غير الله تعالى بغيره
 حتى في الجمل اجماله عليه ومنها جهة اسلامه ومنها انه لا يثبت في
 ربه انه لا يوفق له في علمه من اسلام امراته ومنها انه لا يثبت في
 ذلك بعدد لانه شرع جبرا وكونه لا يثبت في العمل مسئلة انسيا
 هو عدم الاحتياط في وقته حجة فترى التبعيد لثما وهو
 لان اللغة لا تعرف ولا يثبت في الوجه في العمل والعقل والوجه في
 حقوق العباد في حقوقه فاعذر ان سقوط الامم ما انكم فان
 فجميع مدلوله او اع اليك ما كل المصل في لا يسقط لغتهم بخلاف
 سلامة في العقول او لا مع ما اع كمال الصبا سقطا و
 التسوية في الذبيحة فان ذبح الحيوان بغير طيبه وجوزا في الطيب
 وتغيير حال البشر فكذلك التغير في التغير في ذلك لا يتناول
 قلبه بالخوف ولا يجعل الصبا عذرا في سقوط العباد حتى لو
 انقض حال انسانا ناسيا يجزئ له انما مسئلة النوم وهي فروع
 طيبه تحدث في الاستسابة اغنياء ومنه هذه الفروع صاحبها
 بانهم لا يثبت عليه الاحتياط في حال القوة فثبت في العقل
 فثبت في العقل في ادراك الحسنة والافعال الاحتياط في احتمال العقل
 فالقوة هي من قلم الاحتياط في الروم في مسئلة الفروع القوة
 فثبت في الظاهر المبدى وقد عرفت في الباطن باسب من طلاقه
 من كونه للحكم والاحتياط لا يثبت في الباطن فيسقط العذوة فاد
 تاخر الاداء اصل الوجوه حوسا في اعتبار اصله في التمييز
 ولهم في اللسان في غير ادعاء ذلك فليست فروع من الجبر
 عليه ما فاته في حال النوم في بطلان عبادته في الطلاق

جب

وإنما الله لا يخلو عليها
الدين لا يستوي بغيره
الحق

ومنها انه لا خادم لها ولا عبيد ومنها ان نفقها لا تجل
بالسوء ومنها انه لا حصص لعدد الزنى ولا يجوز حتى يكت
دون الرضى ومنها انه لا يظهر ولا ايل منامة ومنها انه لا عطا
لها اذا كسوتها عاصيا ومنها انه لا حصانة له قارب السب
ومنها انه لا صاحب بينه وبين الخلق الا طراف خلة النوى ومنها
انه يجليهم بخلق طيبة ومنها ان دواء مريض على سبيل خب
الحزب ولو رجع ومنها انه لا يبدع على الرضى الا ما بين منى الى
يوصيه خله ومنها انه لا يملك الزوج ابدا من مولاه واما
مطلق برقية كالدين ومنها انه يباع في نفقة زوجته وله
يجب عليه نفقة ولو فيها ان الدعوى والشرع على الاستيعاب
سيد ومنها انه لا يبرس في دين ومنها انه يملك الكفار ما يملك بمخل
الحرم منها انه لا يبيع تصادق العقدة على النكاح الا في المنيق
قبل التسمية بخلة الحزين كافي التارخانية ومنها انه اعاقه باطل
ولو معلقا بملكه بغيره وكذا اوسية ونجته وحرمة وزعم الاعداء
اليسيرة المادون والحاداه نسيوة ومنها ان لادن في انزل
الي مولاه وهو المطالب لزوجه العقيم والمجرب بالفرق ليس
محررا للصدق الاجابة الا اذا كان مولاه فقيرا الا اذا كان كافرا
فان يحمل مولاه عنه الا دم الا حصار غير احرام ما دونه ومنها
ان الحق لا يبرح اليه ولو كمل بغيره ولا يبرح من ان يبرح
في القسام ومنها ان اول طراف الامتياز بين للفقير والميم ومنها ان
امر عبده بالثقة فموجبه لصفاته وابتغى الغنى بان لا يمالى في
لا يبرح الضمان على الامر مطلقا بخلة لادن اذا كان سلطانا
ان يضي بالغضب بخلة فكلو ولو صبر ومنها انه لا يبرح فقه وعقود
على

وإنما الله لا يخلو عليها
الدين لا يستوي بغيره
الحق

على اجازة مولاه ومنها ان الامة تخرج في العود في سبيلها
ومنها انه لا حق له في المال منها انه لا يبيع الرضى على غير امانة
عنه بغيره الا في المردوم والولد قاتلها ولم يركب النكاح
واسنله على الباح وينبغي في الثاني ان يملك مولاه اخذان
قيام لور انفاقا لغيره لانه وان مولاه يبرح على الصبي ولا
يبرح عنه وانه اعلم مسئلة المرض وعوالة الدين بزل
اعتقل الطلوة وان لا ينافي اهلية الملك اي اهلية بغير الحكم
سواء كان مفعولا ام تملك او العباد لا ينافي اهلية التبع
لان المراه لا يخل بالفعال ولا يمتنع عن استعماله اذا عشت بغير
فروع بها انه يبيع نظامه وطلاقة وسرايمه بغيره بالبيان ومنها
ان العباد شرعن عليه بقدر ملكه فيصلي قاعدا ان لم يبرح
على القيام ومستلتم ان لم يقدر على القعود ومنها ان
الوفى يصير من اسباب الجبر عليه صيانة لحق الوارث وهو الشئ
وحق الترم وهو قدر الدين لكان اصل المراه بالوت مسئلة الليرة
فله يبيع اقرار الوارث ولا وصيه عزاز على الملك ويقدم في
العهدة على دين اقره في مسئلة الخفي والمفتاوى وما لا يبرح من
اهلية الامة الزجر ولا اهلية الا اذا كان الفهرار للملك شرط
وفي قوت الوقت قوت الاداء وتوجب الطرارة شرطا للتعنة
العصم بضاخلة القياس فلم يصدق في القضاء انه لا يبرح في ضل
بخلة الصلاة كذا اذا كان في الشارح وصرح بغيره بكون الصلاة
يجعل المانيق تسقط وهن للسلة واما في الاحكام على اية
على العبيد والجن والاعتراف بالاعتق منها الا صليون فقلت ان
الدين بانها ثابتة والسنة بغير الخرج قال ان الاوى اصل الوجوب

زيد

الحق في له الجازي من الجدان يواد احدهما وطرا يكون
 مرجحاً شرطاً باللسان قبل العقد لانه لا يمتد ذكره في
 العقد بخيار الشرط وان لم يأت في اختيار الحكم والرضا غير
 شرط للخيار في البيع فهو فيما يجعل العقد كالبيع والرضا
 ذلك ونحوه ما هناك فليس له فوج منها انما اذا لم يأت
 الرضا لاصل البيع ينفقه فاسد غير صحيح للذلك وان اتصل العقد
 لا لعدم الرضا بالملك فصار اذا شرط الخيار لهما اذ ينفقه فاسداً
 الفاسد حيث ثبت عند المتكلمين وجود الرضا بالملك فاذ انقضى هذا
 انقضى وان اجازاه كان كافياً للمؤبد كن من الخيار حيث
 تكون مقدرة بالملك عند ايقاع رده فلهذا في العقد غير الكثرة
 في التضمن بيع الخيار باطل ومثل في فتاوى قاضي خان في مشكل
 عندى لا يخلص من غير مال ولا قد يكون باطلاً ويمكن ان يجلد
 المراد بكونه باطلاً انه ليس به باطل في حكمه وهو عدم افادة الملك لغير
 من هذا كون الفاسد على غير نوع فبذلك بالقبض فوج له
 بغيره كالبيع مع الزكوة والجزل في اذ الاختلاف فادى احدهما
 انما يبيع عليه واخره منكر الخلية لا يقبل قول روى الشيخ الكاينية
 ويستحق الفرق وصورة الخلية في البيع ان يقول الرجل لغيره اني
 ابيع دارك منك بلداً وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو بخله في شدة
 على ذلك في بيع في الظاهر غير شرط فلهذا البيع يكون باطلاً
 بطله ببيع بالماله كذا في الخاتمة وروى الامعاء في المتن على
 البيع بالتي درهم على البيع بما فيه دينار على ان يكون الفسخ الفسخ
 درهم فالتزم بالمال التسمتع في الفسخين عند ايقاع ردهما
 وقال صاحبها ببيع البيع بالدرهم في الفصل الاول وبما يدينار

فذلك

في ان في قوله ما كان العمل بالمواضع مع الجدان... فقد صاذا
 عز في قوله لان بعد اعتبار المواضع سبق في العمل بها
 بغير ما كان العمل به جنسه لان اعتبار ما يقع العمل به في
 الجدان فاصل العقد والبيع لانه في المفسر عن قوله بالملح
 في اصل العقد العمل بالمواضع في البذر قدر الوضعية على شرط
 فاسد في البيع لانه يمتنع شرطه في الموضع في البيع بغير ما كان
 فيه فكان العمل بالاصل وهو صحيح ولو في العمل بالارض في غير
 التوسمين فيها وهذا بخلاف النسخ حيث لا يمتنع في العمل به
 لان النسخ لا يفسد الشرط فمكن العمل بالمواضع في انما لم
 ذكر في النسخ الدوام وعرضها الزمان غير محتمل في النسخ
 ببيع بغير تسمية بغيره في البيع في قوله لا يمتنع النسخ في قوله
 باطل والمقدون وكذا الطلقة والعتق والعتاق والعتق
 والعتق بقوله لا يمتنع عليه في قوله لا يمتنع بغيره في قوله
 والعتق والعتق ولا في العاقل تحت انساب اربعة في قوله
 هذه الاسباب لا تحفل الزوال في قوله لا يمتنع بغيره
 الشرط وانما يمتنع في قوله لا يمتنع بغيره في قوله لا يمتنع
 في قوله لا يمتنع عند قدره في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
 لانهم وهذا عند هالان لا يمتنع في قوله لا يمتنع بغيره في قوله
 او بقدر البذر او بجنسه على وجهه او على ان يمتنع بغيره
 تبعاً لما عدا في قوله لا يمتنع فان الطلقة يمتنع على اختيارها
 لا يمتنع حالاً لانه يمتنع خيار الشرط وتضمن في قوله لا يمتنع
 خيار الشرط في قوله لا يمتنع ان الطلقة لا يقع ولا يمتنع في قوله
 مثلاً لانه يمتنع الطلقة في قوله لا يمتنع انما لا يمتنع بغيره في قوله

نما

رض

لا نقدر اننا بالاشياء ورد في البيع والخلع ليس في معنى
 لا ندر اننا تعلية بآية كان ومنها ان العلم بالاشياء لا يجزى
 يوثق في المولد لا انتقل على البناء اذا انتقل على المبيع
 شيئا وانما نقلنا على الجدي وجعل القول قول من يدعي اننا لا
 الموصلة مرعاه فطناهما السور المتعارف وسبب ان المولى على
 الاقرار سواء في الاقرار بما جعل الفسخ او لا يحتمل ان الاقرار
 انما اعتبر بولاه على المغيره والمزول على عدمه وبما سلم
 الشفعة للمطلوع فمما ينادى ابو القرم هازي لم يطل لانها من
 جنسها لم يطل بخيار الشرط وكذا بالقرض لا يمتثل وبما اذا كان
 بغيره الا سلام وبما لم يدر هازي بغيره بغيره بالسلام فانه
 يترك انشاؤه على الرد والتواخي مسئلة السند وهو مذهب
 على القول بملاه على معنى العقل مع عدم اخلاله كذا في خبره
 في المغن بانه المعتبر ولا المعقود مع الشرع فروع قالوا كان
 اصله شرعا وهو المرفوع والبيع ليس اصل البيع والشرع لا
 ان الامر فروع كان لا سرف من الطعام والزيادة لا يخلو ان هاتين
 ولا ينع شيئا احكام الشرع ولا يوجب بغيره لا يثبت الزل كالقوة
 والعاقب وكذا انما يطلعه عند اقراره وحده فانه لا يتردد
 اصله عند وقاله النظر في حجة السند لا في قوله ليس
 عن حجة الكثرة ولما ينع عندنا في اول البيع نظر الاعتقادية
 حق حجة التي ان المعقود تصاف اقامتها الى اتمامه وان
 يصير لسانه مطلقا لم يمتد الى غير ذلك من مانع من مطلق
 وهو غير ما يتبع خبر البشير مطلقا وذلك ثبت بنفسه بان
 بحثه ليدل على ما ينع كذا عند غيرهم انه قد لا بد من حكم القاضي

عبد الوار

عندنا في بيعه من استحقاقه والثاني ان لا متنع للمرفوع عن الم
 نقاد فيه بآية القاضي وذلك ضرب من الثالث ان ينفذ على المرفوع
 ان لم يجرى البيع او اقراره فيبيع على ان لا يبيع بغيره لا عند
 القرضاء ولا في حقه وحده فانه انما يبيع العقل فلهذا لا يبيعه
 سبب الفسخ والنظر في هذا الوجه جاز لا واجب كما في صاحب الكبر والفا
 يحسن اذا لم ينع من مرفوعه وهو ما نقض ذلك في قوله لا يبيعه
 اذ منعه ولما قدما الحانين والبراهيم ومنع المالك من البيع ما عوقبه
 عليه وغيره معقول للمنفق في جعله القاسم وانما يعرض في قوله لا
 يبيعه المرفوع وهذا من جملة مسئلة المجرى على السند على قوله لا يبيعه
 به كالمصغر في جميع احكامه في قولنا منعه منها انما هو الطلاق
 ومنها العتاق ومنها الاستيفاء ومنها التقييد ومنها اوجز الزالة ومنها
 البيع والعبادة ومنها زوال اليد ابيه ووجه ومنها حجة اقراره بالبيع
 ومنها الاتفاق ومنها حجة وعاداه بالزمية ذلك فهو لا ينع
 في هذه وكذا البسطة الكفارة فلا ينع الا بالبيع من غير ان ينع
 فلهذا مع العقل ولا يجرى عنها ويصوم لها وتامد شرع قوله
 واما اقراره في التاثير فانه انما ينع عند اقراره لا عند حجة ينع
 على ان لا يبيعه مسئلة البشير المجرى على قوله لا يبيعه بالبيع
 من المال واذا اقول في الورد على قوله لا يبيعه من المال في السند
 ومنها انما ينع ما اودع عنه بخلافه ومنها انما ينع المرفوع
 بيع منه بل وان قاله شحنا ويستحق ابراءه ما اودع من
 غير مرفوع ولا يبيعه في قوله لا يبيعه المرفوع او لا يبيعه في جميع
 الفصول وفيه من حيث البيع لا يبيعه كالمالك لا ينع
 انما لم ينع من لوجه التسليم في مالها وهذا الوجه لا ينفذ مسئلة

ان يقصد بالفرع غير المحل الذي يقصد به النهاية كالمنفعة تسري
 الى الملحق والذى الى السيد فاصلا دوسيا والموافق به جائز خالفنا
 للفقهاء لانها بالنهاية قلنا في عدم الفتنة ولا استلزام الواحد
 به وانه كان من المكسب غير انه قلنا جعله عندنا في اسقاط حقة
 اذا جهل قد يشبه في المعوقات دون حقوق العباد اذ اعتبرت
 فليس لزوم من انه لا ياتى منها انه لا يؤخذ بجد ومنها انه لا
 يؤخذ بقصاص ومنها انه لا يحل بغيره ان التمسك بها ومنها انه لا
 سببا للخصيف في العمل فيجب المنة ومنها انه يجب الكفارة كونه
 عن مقتضى لزوم دها بين العباد والمقعة ومنها انه يقع خلافه
 خلافه فالشك في ان الفعل يقع في اللفظ حتى فاقم غير المحل
 مقامه بخلافه فالفعل لانه ظاهره لا يقام مقامه ففان
 البهائم عان للفظ في لغة العرب وذكرنا في غير المعقول انك لا ترفع
 في الحكم اما بغيره وبين انه تعالى في امراته قاله لذا قالوا
 ينفعه بغيره فاسد ولو رواية فيه لا اختيار في اصله
 وعدم الرضا والرجاء فوق المازل الاول فصد في خصوص
 المقتضى ولا حكم انتهى ومنها يستفاد بغيره ولو صدق في ان
 يكون فاصلا ليس له لعدم الرضا ذكره جلال الدين في كتابه
 الفقيه سئل الشيخ وهل الرضا والرضا له فله ان يامر وليا له
 له ينافي اهلية الحكم بل جعل سببا للخصيف اذ لو كانت
 فلهما لزوم من ان رعايته شرعية كرهية استا ومنها انه يرضى
 الغرض رضانا فله ان لا يمنع من بيعه الرخصة لانها ليست اياه
 ومنها ان لا يملك من الامور المتعارف ولم يكن موجبا فيه لانه لم يملك
 اصبح ما يملكه من الامور لا يباح له الغرض بخلاف الرضا ولو افطر

في

قيام السفر المبرر شبه في اجاب الكفارة ولو افطر لم يفسد له
 تسقط عنه الكفارة بخلافه اذا امر بما قلنا تسقط عنه
 من غير الذكراه ولو لم يفرغ من بيعه وهو يبيع ما يعرف لنفسه
 والفقهاء عليه ولا يملك فيفسد له بغيره ولا يبيع من الرضا
 كغيره لا يبيع في كونه يفسد له بغيره ولا يبيع من الرضا
 يفسد اى لا يفسد له بغيره ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا
 وهو مطلقا لا ينافي احله الوجوب للمنة والمقعد لا يملك
 عليه قد يوافق كالاكره بالقتل على الرضا يامر بغيره ولا يبيع
 قبل مسددا البعير من الرضا على الرضا لا يبيع من الرضا ولا يبيع
 فطرا لهما ولو لا ينافي الاختيار بل الفعل عند اختياره
 فان كان مما لا يفسد ولا يوافق على الرضا ولا يبيع من الرضا
 كما يحل في الفقيه وتوضعي الرضا كالبعير ويبيع من الرضا
 الا انه يفسد لعدم الرضا ولو فتح كافتار كالا يفسد بغيره
 المحرم وقد قلنا لا يفسد وهو قول السيد على ربه
 في ذلك فلهذا في ربه قربا على التمسك الاول وهو الذي لا يبيع
 انه يقع طاعة اذ لا يبيع على التمسك في الرضا ولا يبيع من الرضا
 عتاقه لانه لا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا
 ومنها خفية في الرضا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا
 عند من قول الرضا لا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا
 انفسه عدم الرضا على من الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا
 يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا
 المكره وفيما يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا
 اسلمه في الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا ولا يبيع من الرضا

لا يقدم الاختيار شيئا كالاعتناء اذا اكره القاطن بالفرقة بعد مضى
 للوقت اكره ان لا يكون اذا اكره القاطن على بيع ماله فنفذ به والى الذي اذا
 اسلم عبدا فاجب على بيعه فنفذ به بعد ما اذا اكره على البيع بغير حق
 وعذرنا قلت اذا اكره الحري على ان يبيع عبدا له ولو اكره المستأجر
 والذي على ان يبيع له لم يصح له بيعه ولو في الشيء الامام جاز للبيوع
 ان البيع على بيع العاقل البيع لا يفسد وينتفع به المستأجر من غير
 التبعة وقت الاعتاق دون العقبه والتم امانته في ذلك لم يفسد
 في غير ذلك في الجبتي من غير ان اذا اجري للكر على السانة بوجوبه وفيد
 كرويات امراته ومنها انه لو اكره بالصل على قطع لم يسم ذبا اكره
 على العفو بغير م العود لم يفسد للكر ذبا اكره على اعتاقه لم يفسد
 للكر الا اذا اكره على ان يبيع عليه باليمين او بالقرابة ومنها
 اذا اقر به المستور من الكفر فانه يفسد بغيره من ذبا و اجارة المـ
 القديع والى سبيله والاعتاق ذكره الزينو في تعيين الكفر
 ومنها اكره على الطلاق والا اذا اكره التوليد فلو كان في القرابة
 الزينية وفي تعيين الكفر في كذا الكراه اكره على التوليد بالطلاق
 او العتاق فادفع التوليد وقع استحسانا والقبالة لم يفسد ولو اكره
 اكره التوليد بالقرابة فكذا امع الكراه كالبيع واسماله وجره كاختصاص
 اكره لا يفسد انعقاد البيع ولكن يوجب ان فله التوليد يفسد
 مع الكراه والشرط الكف لا يوجب في الكراه الكراه لا يسقطا
 فاذا لم يطل فنفذ به اكره ان يبيع في الجبتي لاجل بيع التوليد الطلاق
 والعتاق فنفذ الكفر جازا استحسانا ويرجع على الكراه في الزينة
 اكره على ان يبيع بطل امراته ويجعلها بغيره او بغيره جاز
 ففعل ما كرها وطلها الفسخ اليه بغيره والى ما اكره السعيا

بواب

ليؤكد بطلاقة امراته فقال الرجل فانه لم يفسد وكله لم يزوج
 على ذلك وعنف الرجل امراته قاله لولا ان اكره بطلاقة امراته قالوا
 لا تسحبه ويصح للطلاق له ما اخرج الطلاق جازا بالحق اكره بطلان
 يقتضى لصاحبه ما في السؤل انتهى وهذا كله على ما تقدم فنفذ به
 الزينة لسيخنا بعد ما تولى به من يزوج عتقه في جرحه فلو اكره
 على التوليد بالطلاق في كذا وطلق اكره فانه يفسد من غير ان يبيع
 اعمد القبا ولكن للعراب كذا في ما في ما لم يفسد باو اكره علم
 ففعل في نفسه فانه لا يفسد وهو لا يباع في الزوم بغيره يعرف
 العلم بغيره من سؤل لانه لا يفسد في جرحه ليس به ولا يوجب ان يفسد
 للجره ولا يفسد في نفسه فانه في حق الاستحسان جرح العمل له فلو اكره
 فاله ان يفسد من غير ان يبيع فانه لا يفسد في نفسه فانه لا يفسد
 ان يلهم الفلح كما قال الله تعالى وهو يكره في الحق او يبيع بغيره
 بل يفسد فانه لا يفسد في نفسه فانه لا يفسد في نفسه فانه لا يفسد
 التوليد يصلح الامر قال الله تعالى في شرح صدره كذا في حق
 على في بغيره وبطلان الصلوة والسلام فنفذ به في نفسه فانه
 ينظر بغيره بغيره فاما الامانة الاخير يفسد في نفسه فانه لا يفسد
 وقاد على الصلوة السلام له وبيع من بغيره بغيره فانه لا يفسد
 على صديقه فانه لا يفسد في نفسه فانه لا يفسد في نفسه فانه لا يفسد
 وادفع فانه لا يفسد في نفسه فانه لا يفسد في نفسه فانه لا يفسد
 حجة او في بغيره بغيره وهذا كله على ما تقدم فنفذ به
 فنفذ به لاجل صول الطلاق قلت ولا يفسد في نفسه فانه لا يفسد
 المنصور قوله تعالى في بغيره بغيره فانه لا يفسد في نفسه فانه لا يفسد
 ترك امانته قلها قولها بغيره فانه لا يفسد في نفسه فانه لا يفسد

الكتب

